جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

فساد الاعتبار دراسة نحوية تطبيقية

Invalidity of syllogism: An Applied Grammatical Study

إعداد

د/ سماح عبد الصبور عبد الحفيظ إبراهيم
المدرس بقسم اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
بنات الزقازيق

(العدد الرابع والأربعون)
(الإصدار الأول-فبراير)
(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٥/٦٢٧١م

فساد الاعتبار دراسة نحوية تطبيقية

سماح عبد الصبور عبد الحفيظ إبراهيم.

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات الزقازيق، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: *omarabdelraheem12122012@gmail*

الملخص:

يتناول هذا البحث الحديث عن قادح من قوادح القياس، وهو قادح فساد الاعتبار، الذي يحتج به المستدل على أن هذا القياس فاسد، وغير صالح للاستدلال به؛ لكونه مخالفا للنص أو الإجماع، ثم إتباع ذلك بالتطبيق على بعض المسائل النحوية التي اشتملت على هذا القادح.

ويهدف هذا البحث إلى بيان المراد بفساد الاعتبار، وبيان الأسباب التي أدت إلى الحكم على القياس بأنه فاسد، ولا يصح الاستدلال به على القاعدة النحوية عند تصادمه مع النص أو الإجماع.

وتظهر أهمية هذا البحث في كونه يبين مدى صحة هذا القياس من عدمه، ويوضح أسباب الاعتداد بالقياس أو عدم الاعتداد به، فقد تكون بعض الأقيسة مخالفة لما جاء في لغة العرب من الشواهد السمعية، أو لما أجمع عليه النحويون.

ومن نتائج هذا البحث أنه ليس كل قياس جاء في مقابلة النص يعد فاسدا؛ لأن هناك بعض النصوص التي تمسك بها بعض النحويين من الندرة والشذوذ بحيث لا يقاس عليها.

الكلمات المفتاحية: فساد الاعتبار، فساد، الاعتبار، القياس، تطبيقية، نحوية.

Invalidity of syllogism: An Applied Grammatical Study

Samah Abd El-Sabour Abd El-Hafiz Ibrahim.
Department of Linguistics / Faculty of Islamic and Arabic Studies (Girls) – Zagazig, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.

Email: *omarabdelraheem12122012@gmail.com*

Abstract

This research addresses one of the objections to analogy, namely the objection of Invalidity of syllogism, which is invoked by the proponent to argue that a given analogy is flawed and unsuitable as evidence, due to its contradiction with textual evidence or scholarly consensus. The study is followed by an application of this objection to selected grammatical issues that involve it.

The aim of this research is to clarify the meaning of Invalidity of syllogism, and to identify the reasons that lead to the conclusion that an analogy is invalid and cannot be used as evidence for a grammatical rule when it contradicts textual evidence or consensus.

The significance of this research lies in its clarification of the validity of analogy and the reasons for accepting or rejecting it. Some analogies may contradict established linguistic evidence from Arabic or the consensus of grammarians.

One of the key findings of this research is that not every analogy that contradicts textual evidence is necessarily invalid; rather, some texts relied upon by grammarians may be too rare or anomalous to serve as a basis for analogy.

Keywords: *Invalidity Of Syllogism, Invalidity, Syllogism, Analogy, Applied, Grammatical.*

المقدمـــــــــة

الحمد لله الذي بسط على عباده سوابغ النعم، وأفاض عليهم من واسعِ الفضل والكرم، أحمده تعالى وأشكره وأتوب إليه وأستغفره، والصلاة والسلام على إمام الشاكرين وقدوة المطيعين المتقين، وسيد الأولين والآخرين سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحابته الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فإنَّ علم النحو هو ميزان العربية، والقانون الذي تُحكم به في كل صورةٍ من صورها؛ لذا لم يكن عجيبًا أن فرغ له العباقرة من أسلافنا يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، فنشأت قواعد النحو المستمدة من الأدلة التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد القواعد، وهي كثيرةٌ جدًّا، لكنَّ الغالب منها أربعةٌ، وهي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

ومما لا يخفى على الباحثين في علم العربية مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو؛ فهو "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"[(١)].

ولا يجوز إنكار القياس في النحو؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو.

وعلى الرغم من أهمية القياس إلا أنه قد يُعترض عليه ببعض القوادح، وهذه القوادح إمَّا أن تمنع المستدِلَّ من التمسك بدليل القياس، وإمَّا أن يجيب عن القادح حتى يسلم قياسُه.

---

(١) الاقتراح (١٧٥).

ومن أهمِّ قوادح القياس قادحُ فساد الاعتبار؛ لأنَّ المستدِلَّ به يخالف نصًّا أو إجماعًا، ولما كان الأمر كذلك، استخرت الله ـ تعالى ـ أن أقوم بعمل بحث في هذا الموضوع، فجاء بعنوان: فساد الاعتبار دراسة نحوية تطبيقية.

❖ **أهمية الموضوع**:

١. أنَّه متعلق بدليل القياس، وهو أعظم أدلة النحو الاجتهادية، والمصدر الثاني من مصادر الاحتجاج عند النحويين.

٢. أهمية قادح فساد الاعتبار؛ حيث يأتي في مقدمة قوادح القياس.

٣. أنَّ سلامة الاحتجاج بدليل القياس تتوقف على شروط، من أهمها سلامته من قادح فساد الاعتبار.

❖ **أهداف الموضوع**:

٤. جمع بعض الأقيسة النحوية التي قيل فيها: إنها فاسدة الاعتبار.

٥. دراسة هذه الأقيسة، وبيان ما إذا كانت فاسدة الاعتبار، أو أنها سلمت من القدح بالجواب عن القادح.

❖ **الدراسات السابقة**:

لم أقف على بحث أفرد قادح فساد الاعتبار وتطبيقه على بعض المسائل النحوية.

❖ **حدود البحث**:

جمعتُ في هذا البحث ثلاث عشرة مسألة، ظهر فيها قادحُ فساد الاعتبار جليًّا، فقمتُ بدراستها كنماذج، ولم يكن ذلك حصرًا أو استقراءً للموضوع.

❖ **خطة البحث**:

ينتظم هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، ثمَّ التطبيقات النحوية على قادح فساد الاعتبار، ثمَّ الخاتمة، يتلوها ثبت المصادر والمراجع.

أمَّا **المقدِّمةُ** فقد تضمنتْ أسباب اختياري للموضوع، والخطَّة التي قام عليها البحث، والمنهج الذي سرت عليه.

وأمَّا **التمهيد** فقد تضمَّن تعريف القياس، وبيان أهميته، ومكانته بين الأدلة النحوية، ثم التعريف بقادح فساد الاعتبار، والعلاقة بينه وبين فساد الوضع، والجواب عن قادح فساد الاعتبار.

وأمَّا **صلب البحث** فقد تضمَّن المسائل النحوية التي تمَّ تطبيقُ قادح فساد الاعتبار فيها، وجاءت مرتَّبةً حسب ألفية ابن مالك.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الوصفيَّ، يدعمه المنهجُ التحليليُّ النقديُّ، وسرت فيه على الخطوات الآتية:

أولاً: صنّفتُ المسائل حسب ترتيب أبواب ألفية ابن مالك.

ثانياً: قمتُ بدراسة كلِّ مسألة دراسة تفصيلية تحليلية من خلال كتب النحو، بعد أن وضعت لها عنوانًا مناسبًا وأتبعته بتمهيد.

ثالثاً: فصَّلت الخلاف بين النحويين في المسألة، وبيَّنت المذهب الذي استدل بالقياس في مقابلة السماع أو الإجماع، وختمت المسألة بتعقيب بيّنت فيه قادح فساد الاعتبار، وما إذا كان قويًّا في مواجهة القياس، أم تمَّ الجوابُ عنه وسلم القياس من القدح.

رابعاً: قمتُ بتوثيق أقوال النحاة وآرائهم من كتبهم الأصلية قدر ما استطعت، فإن لم أجد فمن أقدم المصادر التي نسبت لهم هذا الرأي.

خامساً: عزوت الآيات القرآنية الواردة في البحث إلى سورها مع ذكر رقم الآية.

سادساً: قمتُ بتخريج الأبيات الشعرية والأرجاز من دواوين أصحابها ـ قدر المستطاع ـ ثم من الكتب الواردة فيها، مع بيان بحر البيت، وموطن الشاهد، ووجه الاستشهاد فيه.

أمَّا **الخاتمة** فقد تضمنت النتائج التي توصل إليها البحث.

وأسألُ الله ـ تعالى ـ التوفيقَ والسدادَ، وسلامٌ على المرسلين والحمدُ لله ربِّ العالمين.

التمهيد

وقفة مع عنوان البحث

لمَّا كان الغرض من هذا البحث بيان فساد الاعتبار، ولمَّا كان فساد الاعتبار هو أحد قوادح القياس وجب عليَّ بيانُ القياس، ثم ذكر نبذة عن قوادحه، ثم بيان فساد الاعتبار بحكم أنه أحد هذه القوادح، بل أهمها.

أولًا: تعريف القياس:

القياس لغةً: هو من قولك: "قاس الشيء يقيسه قياسا وقيسا، أي: قدره، والمقياس: المقدار"(١).

واصطلاحًا: ذكر له الأنباري عدة تعريفات، حيث قال: "وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"(٢).

ثانياً :أركان القياس:

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة.

و قد مثَّل الأنباري لهذه الأركان بنحو أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعلُه فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على

---

(١) تهذيب اللغة (باب القاف والسين)(١٧٩/٩).

(٢) الإغراب في جدل الإعراب (٩٣).

الأصل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعلُه، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد.

والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل فأجري الحكم وهو الرفع على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد(١).

ثالثاً: مكانة القياس بين الأدلة:

القياس هو الدليل الثالث من أدلة النحو بعد السماع والإجماع، وهو دليل عظيم من أدلة النحو؛ لأن المسموع عن العرب محدودٌ والأساليب التي يحتاجها المتكلم غير محدودة، فيُحمَل هذا على ذاك.

قال السيوطي: "القياس هو: معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع"(٢).

ونبَّه الأنباري إلى أنه لا يمكن إنكار القياس أبدًا، حيث قال: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحدًا من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبةً على أنه شرطٌ في رتبة الاجتهاد"(٣).

لكن يُشترط لصحة القياس واعتماده دليلًا من أدلة النحو سلامته من القوادح، وقوادح القياس هي: فساد الاعتبار، وفساد الوضع، والقول بالموجب، والمنع للعلة، والمطالبة

---

(١) ينظر الإغراب في جدل الإعراب (٩٣) والاقتراح (١٨١).
(٢) الاقتراح (١٧٥).
(٣) الإغراب في جدل الإعراب (٩٥).

بتصحيح العلة، والنقض، والمعارضة[١].

رابعاً: تعريف فساد الاعتبار:

فساد الاعتبار لغةً:

الفساد نقيض الصلاح، وهو مصدر فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ وفَسُدَ فَسَاداً وفُسوداً فهو فاسد وفسيد[٢]، أي: بطل واضمحلَّ[٣]، وتغير وانتقل عن الحال المحمودة التي يجب أن يكون عليها، حتى لا ينتفع به، وهو خلاف صلح يصلح صلاحا وصلوحا، وأصل الصلاح: استقامة الحال[٤].

والاعتبار هو " رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه ومنه سمي الأصل الذي يرد إليه النظائر عِبرة. وهذا يشمل الألفاظ والقياس العقلي الذي هو القسم الأول من الحجة. والشرعي الذي هو التمثيل في اصطلاح أرباب المعقول. وقيل: الاعتبار الألفاظ، وقد يستعمل في القياس في الأمور العقلية كما في قوله ــ تعالى ــ: ﴿فَٱعۡتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[٥] أي فقيسوا "[٦].

فساد الاعتبار اصطلاحًا:

"هو أن يُستدل بالقياس على مسألة في مقابلة النص عن العرب مثل أن يقول البصري: الدليل على أن ترك صرف ما ينصرف لا يجوز لضرورة الشعر: أن الأصل

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٥٤ـ٦٢).
(٢) المحكم والمحيط الأعظم (مادة: فسد)(٤٥٨/٨).
(٣) تاج العروس(مادة: فسد)((٤٩٦/٨).
(٤) إسفار الفصيح (٣٢٧/١).
(٥) من الآية الثانية من سورة الحشر.
(٦) دستور العلماء (٩٨/١).

في الاسم الصرف فلو جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدَّى ذلك إلى أن نردَّه عن الأصل إلى غير أصل فوجب أن لا يجوز قياسًا على مد المقصور، فيقول له المعترض: هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز "[١].

ويجدر بالذكر تعريف فساد الوضع لما بينه وبين فساد الاعتبار من علاقة وثيقة، حتى عدهما بعض العلماء شيئا واحدا، قيل في ذلك:" والخلاف في ذلك اصطلاحي لا يضر، وإطلاق كل واحد منهما على الآخر لا ينافي اللغة، بل يمكن توجيهه فيها"[٢].

و فساد الوضع هو: " أن يعلق على العلة ضد المقتضي كأن يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان؛ لأنهما أصلا الألوان، فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضي؛ لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل، وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع فإذا لم يجز مما كان فرعًا لملازمته المحل فلأن لا يجوز مما كان أصلا وهو ملازم للمحل كان ذلك بطريق الأولى"[٣].

الجواب عن قادح فساد الاعتبار:

يمكن أن يسلم القياس الذي استدل به المستدل ويجاب عن قادح فساد الاعتبار بالطعن في النقل المذكور، ويكون هذا الطعن إما في الإسناد وإما في المتن. أما الطعن في الإسناد فمن وجهين:

أحدهما: أن يطالِب المستدلُّ بالقياس المعترضَ بإثبات الإسناد وجوابه والجواب من

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (٥٤).

(٢) شرح مختصر الروضة(٤٧٣/٣).

(٣) الإغراب في جدل الإعراب(٥٥، ٥٦).

المعترض عن المطالبة بإثبات الإسناد بأحد أمرين؛ أن يسنده أي: ينسبه لسند معين، رجاله معروفون بالعدالة والثقة، حتى ينتهي إلى من نقله عن العرب وأثبته، أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة

والثاني: القدح في راويه، ومعناه: الطعن في رواية الرجال الذين هم في السند بما يرد روايتهم، ويجعلها غير مقبولة، وجواب الطعن في الرواية من جانب المستدل بها أن يبدي أي: يظهر لذلك النص طريقًا آخرَ، سالمًا من القدح والطعن الذي ورد على النص الأول[1].

وإمَّا في متنه، وذلك من خمسة أوجه:

أحدها: التأويل بأن يقول الكوفيُّ: الدليل على ترك صرف المنصرف قوله[2]:

ومَمِـــــنْ وَلَـــــدوا عَـــــامرُ ذو الطُّـــــولِ وذو العَـــــرْضِ

فيقول له البصريُّ: إنَّما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم.

والثاني: معارضة النصِّ بنصٍّ آخر، فيتساقطان، ويسلم القياس.

والثالث: اختلاف الرواية كأن يقول الكوفيُّ: الدليل على جواز مد المقصور في الضرورة قوله[3]:

---

(١) ينظر: الاقتراح (٣١٩).

(٢) البيت لذي الإصبع العدواني، وهو من بحر الهزج.

ينظر: الديوان(٤٨) والمقاصد النحوية(١٨٤٠/٤) وشرح المفصل لابن يعيش(١٨٩/١).

(٣) البيت مجهول القائل، وهو من بحر الوافر.

ينظر: البديع (٦٦٧/٢) واللباب للعكبري(٩٩/٢) وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور(٥٥٨/٢) والمقاصد الشافية(٤٢٣/٦).

سَـــيُغْنيني الَّـــذِي أغْنَـــاك عنِّـــي فَـــلا فَقْـــرٌ يَـــدُومُ وَلَا غِنَـــاءُ

فيقول له البصري:

الرواية: (غَناء) بفتح الغين، وهو ممدود.

الرابع: منع ظهور دلالته على ما يلزم منه فساد القياس كأن يقول البصريُّ: الدليل على أنَّ المصدر أصل للفعل أنَّـهُ يسمَّى مصدرًا، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلو لم يصدر عنه الفعل لمَا سُمِّي مصدرًا.

فيقول له الكوفيُّ: هذا حجة لنا في أنَّ الفعل أصل للمصدر فإنَّه إنَّما يُسمَّى مصدرًا لأنَّه مصدورٌ عن الفعل كما، يقال: مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب ومشروب.

الخامس: أن يستدلَّ -أي: المستدِلُّ- بما لا يقول به، مثل أن يقول البصريُّ: الدليل على أن واو (رُبَّ) لا تعمل وإنما العمل لرُبَّ المقدرة، أنَّه قد جاء الجر بإضمارها من غير عِوض في نحو قول جميل بن معمر العذري صاحب بثينة[1]:

رَسْـــمِ دَارٍ وَقَفْـــتُ فـــي طَلَلِـــهْ كِـــدْتُ أَقْضِـــي الحيـــاةَ مـــن جَلَلِـــهْ

فيقول له الكوفيُّ: إعمال حرف الجر مع الحذف من غير عوض لا تقول به، فكيف يجوز لك الاستدلال به؟[2].

---

(١) البيت من بحر الخفيف.

ينظر: الديوان(١٨٩) والمقاصد النحوية(١٢٦٩/٣) والتصريح(٦٧٠/١) وخزانة الأدب(٢٠/١٠)

(٢) ينظر: الإغراب(٤٧).

فساد الاعتبار دراسة نحوية تطبيقية

المسألة الأولى: تقديم خبر(ليس)عليها

كان وأخواتها أفعال متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها؛ لذا جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول: "كان زيد قائمًا"، و"كان قائمًا زيد"، و"قائمًا كان زيد"[(١)]، و(ليس) من أخوات (كان) إلا أنها كلمة جامدة غير متصرفة، فلا يأتي منها اسم فاعل، ولا مفعول، ولا لفظ المستقبل، فلم يُقل منها: يليس، ولا: لايس، ومليس، كما قيل: باع يبيع فهو بائع ومبيع[(٢)]؛ ولذلك اختلف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في هذه المسألة إلى مذهبين:

المذهب الأول: جواز تقديم خبر (ليس) عليها كما جاز تقديم خبر (كان) عليها وهو مذهب أكثر البصريين[(٣)].

واحتجوا بالسماع والقياس؛ أمَّا السماع فقوله ــ تعالى ـ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ "[(٤)]، ووجه الاحتجاج به: أنه قدَّم معمولَ خبر (ليس) عليها، وإذا قُدِّم

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش(٧/١١٤).

(٢)اللامات للزجاجي(٣٤) والتبيين(٢٣٩).

(٣) ينظر مذهبهم في :الخصائص (٢/٣٨٣) والإنصاف (١/١٣٠) و التبيين (٣١٥)وتوجيه اللمع(١٣٩)وشرح المفصل لابن يعيش(٧/١١٤) وشرح الكافية للرضي(٤/٢٠١) والتذييل(٤/١٧٩) وتمهيد القواعد(٣/١١٢٠) والبرود الضافية (١٥٨٧) والهمع(١/٤٣٠).

(٤) من الآية(٨) من سورة هود.

المعمول صحَّ أن يُقدَّم العامل؛ لأنّ المعمول فرع للعامل، فلما كان الأمر كذلك جاز أن يتقدم خبر (ليس) عليها[١].

وردّ هذا الاستدلال بأمور:

أحدها: أنَّ المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمَّا زيدا فاضرب، وعمرا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أمّا) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديم المنصوب، والمجزوم عليهما، فكذلك لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر[٢].

الثاني: أن يكون (يوم) منصوبًا بفعل مضمر، تقديره: (ألا يعرفون يوم يأيتهم)، أو بتقدير: (اذكر) [٣].

الثالث: أن يكون (يوم) مبتدأ، خبره: (ليس مصروفًا عنهم)، لكنه بُنى على الفتح؛ لإضافته إلى الجملة[٤].

الرابع: أن يكون تقديمه بسبب أن الظروف يتسع فيها، فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع[٥].

---

(١) ينظر: الإنصاف (١٣٣/١)والتبيين (٢٤٦)واللباب للعكبري (١٦٩/١) وشرح التسهيل لابن مالك(٣٥٤/١) والكناش (٤٤/٢)وشرح ابن عقيل (٢٧٨/١).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣٥٤/١) والتذييل(١٨١/٤) وتمهيد القواعد(١١٢٤/٣) والبرود الضافية(١٥٨٨)

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك(٣٥٤/١) والتذييل(١٨١/٤) وتمهيد القواعد(١١٢٤/٣) والتصريح(٢٤٥/١)

(٤) المصادر السابقة.

(٥) ينظر: التذييل(١٨١/٤) وتمهيد القواعد(١١٢٤/٣) والبرود الضافية(١٥٨٨).

وأمَّا القياس فبيانه: أنَّ الأصل في العمل للأفعال، و(ليس) فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها[١].

ورُدَّ بأنَّ تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و(ليس) فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه[٢].

المذهب الثاني: منع تقديم خبر (ليس) عليها، وهو مذهب الكوفيين[٣]وتبعهم الزجاج[٤]، وابن السراج[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]، وابن مالك[٧].

ونُسب هذا المذهب للمبرد، ولكن ما ورد في مقتضبه يخالف هذه النسبة؛ حيث قال: " و(ليس): تقديم الخبر وتأخيره فيها سواء[٨]"،وقال: " لأن (ليس) يقدم فيها الخبر [٩]"، وقال: " إلا أن (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إلَّا)؛ لأنَّها فعل، فتقدم خبرها وتؤخره[١٠]"

---

(١) الإنصاف (١/١٣١).

(٢) الإنصاف (١/١٣٢) والمقاصد الشافية(٢/١٧٤).

(٣) ينظر مذهبهم في :الحلبيات (٢٨٠) والإنصاف (١/١٣٠) و التبيين (٣١٥) وشرح المفصل لابن يعيش(٧/١١٤) وشرح الكافية للرضي(٤/٢٠١) والتذييل(٤/١٧٨)وتمهيد القواعد(٣/١١٢٠) والبرود الضافية (١٥٨٧) والهمع(١/٤٣٠).

(٤) معاني القرءان وإعرابه له(٣/٤٠).

(٥) الأصول(١/٩٠).

(٦) أسرار العربية(١٤٠).

(٧) شرح التسهيل(١/٣٥٤).

(٨) المقتضب(٤/١٩٤).

(٩) المصدر السابق(٤/١٩٥).

(١٠) المقتضب(٤/٤٠٦).

واحتجَّ الكوفيون بالقياس وبيانه: أنَّهم منعوا تقديم خبر (ليس) عليها قياسًا على (نعم وبئس) بجامع عدم التصرف[١].

ويمكن أن يجابوا بأنَّ هذا قياس مع الفارق؛ حيث تفترق (ليس) عن (نعم وبئس) بأنَّ (نعم وبئس) يقوم كلُّ واحدٍ منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمن فصيح كلام العرب: عَلُم الرجل فلان، بمعنى: نعم العالم فلان، و(ليس) لا تقوم إلَّا مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلَّا حرف، وهو (ما) فأن يُسلَك بها سبيل الأشبه بها أولى[٢].

وبيان الشبه بين (ليس) و(ما) أنَّ (ليس) تنفي الحال كما أنَّ (ما) تنفي الحال، وأنَّ كلًّا منهما لا تتصرف؛ فكما أنَّ (ما) لا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس).

وقاسوها أيضًا على فعل التعجب؛ إذ منعوا تقديم المتعجب منه عليه ـ مع عروض عدم التصرف فيه، فـ (ليس) أحقُّ بذلك؛ لأنَّ عدم التصرف فيها أصيل[٣].

تعقيب

قاس الكوفيون (ليس) على (نعم وبئس) وعلى (فعل التعجب) وعلى (ما) فمنعوا تقديم معموله عليه؛ كما لم تتقدم معمولاتهم عليهم، وهو قياس شبه.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترض على هذا القياس بأنَّه جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٤) والتذييل(٤/١٨٠) وتمهيد القواعد(٣/١١٢١)والهمع(١/٤٣٠).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١/٣٥٣) وتمهيد القواعد(٣/١١٢٢).

(٣) التبيين(٣١٦).

التعقيب على القادح:

يمكن أن يُجاب عن هذا القادح بأنَّه لم يرد في مقابلة قياس الكوفيين إلَّا الآية الكريمة التي استشهد بها البصريون، ثم إنَّ استدلالهم بها لم يسلم من النقد؛ لأنَّه يمكن حملها على أن يكون (يوم) مفعولًا به لفعل محذوف، أو مبتدأ خبره ما بعده، وهذا له نظائر كثيرة في كلام العرب، فالحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له.

المسألة الثانية:

تقديم المستثنى أول الكلام

الاستثناء: استفعال، من ثناه عن الأمر يُثنيه إذا صرفه عنه[1].

وهو: إخراج بعض من كل بـ(إلَّا) أو ما قام مقامها وقيل: هو إخراج ما لولا إخراجه لتناوله الحكم المذكور[2].

ولمَّا كان المستثنى جاريًا من المستثنى منه مجرى الصفة المختصَّة من الموصوف بها، ومجرى المعطوف بـ(لا) من المعطوف عليه[3]؛ اختلف النحاة في حكم تقديمه أول الكلام، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في تقديم المستثنى أول الكلام إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون[4] إلى منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبًا كان أو

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٢/٤٦).

(٢) اللباب للعكبري (١/٣٠٢).

(٣) تمهيد القواعد (٥/٢١٦٠) والمقاصد الشافية(٣/٣٧٢).

(٤) ينظر: الإنصاف(١/٢٢٢) والتبيين (٤٠٦) وارتشاف الضرب (/١٥١٨) وائتلاف النصرة(١٧٥) والهمع(٢/٢٦٠).

منفيًا، فلا: يقال إلا زيدا قام القوم، ولا: إلا زيدا ما أكل أحدٌ طعامًا، ولا: ما إلا زيدًا قام القوم.

واحتجَّ البصريون بالقياس وبيانه من أوجه:

أحدها: أنَّ حرف الاستثناء أُتي به وصلة للفعل، وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله قياسًا على واو المعية؛ فإنَّك لو قلت: وزيدًا قمت لم يجز[١].

والوجه الثاني: أنَّ المستثنى يكون بدلًا من المستثنى منه، والبدل لا يتقدم على المبدل منه، كذلك هاهنا[٢].

والثالث: أنَّه يلزم من التقديم عمل ما بعد إلَّا فيما قبلها، وذلك غير جائز، كما أنَّ عمل ما في حيز (ما) النافية فيما قبلها لا يجوز، يدل على ذلك أنَّ الاستثناء إخراج بعض الجملة، كما أنَّ النفي كذلك، وكما لا يجوز في النفي كذلك لا يجوز فيما هو في معناه[٣].

والرابع: أنَّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله؛ فكذلك لا يجوز أنَّ يعمل ما بعد إلَّا فيما قبلها[٤].

الخامس: أنه لا يجوز تقديمه قياسًا على التمييز؛ لأن كلًّا منهما ينتصب عن تمام الكلام، فكما أنَّ التمييز لا يجوز تقديمه؛ لضعف العامل فيه، فكذلك المستثنى[٥].

---

(١) التبيين (٤٠٦) وهمع الهوامع(٢/٢٦٠)

(٢) الإنصاف (١/٢٢٤).

(٣)التبيين (٤٠٧).

(٤) الإنصاف (١/٢٢٤).

(٥) الاستغناء(١٣٢).

السادس: أنَّ (إلَّا) تشبه (لا) العاطفة كقولك: قام القومُ لا زيدٌ، فكما لا تتقدم (لا) على عاملها لا يجوز تقديم (إلَّا) على عاملها[١].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٢] إلى أنَّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، ونسب هذا الرأي إلى الكسائي[٣] وحده، وتبعهم الزجاج[٤].

واستدلوا بالسماع، والقياس:

أمَّا السماع فمنه قول الشاعر[٥]:

خَـــلَا أنَّ العِتَـــاقَ مِـــنَ المَطَايَـــا أحســـن بِـــهِ فَهُـــنَّ إليـــهِ شُـــوسُ

ورُدَّ بأنَّ المستثنى لم يتقدم أول الكلام؛ فإنّ قبل هذا البيت قوله:

إلـــى أن عَرَّسُـــوا وأَغَـــبَّ مـــنهم قريبًـــا مـــا يُحَـــسُّ لـــه حَسِـــيسُ

فالمعني: ما يحس له حسيس خلا أن العتاق من المطايا أحسن به.

---

(١) االلباب للعكبري(٣١١/١) وارتشاف الضرب(١٥١٨/٣).

(٢) ينظر رأيهم فى: الإنصاف (١/ ٢٢٣)، وشرح الكافية للرضى (٢/ ١١٨)، والارتشاف (٣/ ١٥١٧)، والهمع (٢/ ٢٦١)

(٣) ينظر رأيه فى: الإنصاف (١/ ٢٢٣) والارتشاف (٣/ ١٥١٧) وتمهيد القواعد(٢١٦١/٥) والمقاصد الشافية (٣٧٢/٣) والبرود الضافية(٧٠١)

(٤) ينظر رأيه فى: الإنصاف (١/ ٢٢٣)، والاستغناء: (.١٣١)، والارتشاف (٣/ ١٥١٧) والمساعد (١/ ٥٦٨)، والمقاصد الشافية (٣٧٢/٣) والهمع (٢/ ٢٦١).

(٥) البيت لأبي زبيد الطائي، وهو من بحر الوافر.

والشاهد فيه قوله: "خلا أنَّ العتاق من المطايا"؛حيث استشهد به الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام.

ينظر: ديوان أبي زبيد(٩٦) وتهذيب اللغة(٢٦٣/٣) والنهاية في غريب الحديث(٣٨٨/١) والتبيين(٤٠٧) وبلا نسبة في المقتضب(٢٤٥/١) والإنصاف(٢٢٢/١) والتذييل(٢٤٢/٨).

واستدلوا أيضًا بقول الراجز[١]:

وبلـــــدةٍ لـــــيسَ بهـــــا طُـــــوريٌّ

ولا خـــــلا الجِـــــنّ بهـــــا إنْســـــيٌّ

والجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنَّ المستثنى منه مقدر يفسره الظاهر، وتقديره: ولا بها إنسي خلا الجن بها إنسي.

والثاني: أنَّه ليس باستثناء بل الجن مفعول (خلا)، و(إنسيٌّ) فاعله، أي: ولا تجاور الجن إنسي بها، من قولهم: افعل كذا وخلاك ذم، أي: يجاوزك ذم.

وأمَّا القياس: فهو أنَّ تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز، كقولك: ما لي إلَّا أباك صديق؛ أي ما لي صديق إلَّا أباك، فكذلك يجوز تقديمه على العامل فيه، نحو قولك: ما مررت إلَّا بزيد، وكذلك: بزيد مررت، ولأنَّ العامل في الاستثناء فعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز.

ويمكن أن يُردَّ هذا القياس بأنَّ معنى الاستثناء يختلف عن معنى المفعول، فهو كالنفي؛ لأن الاستثناء: إخراج بعض الجملة، كما أنَّ النفي كذلك، وكما لا يجوز في

---

(١) بيتان من مشطور الرجز، وهما للعجاج.

والشاهد فيهما قوله: "ولا خلا الجن بها إنسي"؛حيث قدم الاستثناء على جملة الكلام، وقد استدل به الكوفيون على جواز تقديم الاستثناء على جملة الكلام.

ينظر:ديوان العجاج (٣١٩) وشرح التسهيل لابن مالك (٤٠٦/٢) والاستغناء (١٣١) والخزانة (٣/ ٣١١) وبلا نسبة في: الأصول (١/ ٣٠٥)، والإنصاف (١/ ٢٢٣) والارتشاف (٣/ ١٥١٧) والتذييل (٢٤٢/٨)

النفي أن يعمل ما بعد حرف النفي فيما قبله، فكذلك لا يجوز فيما هو في معناه[1].

تعقيب:

قاس البصريون (المستثنى) في عدم جواز تقديمه في أول الكلام على عدة أشياء هي:(البدل، والتمييز، وواو المعية، وحروف النفي والاستفهام) بجامع أن كلًّا منها لا يجوز تقديمه بوجه من الوجوه، وهو قياس شبه، حيث ألحقوا النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُقال: إنَّ قياس البصريين فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النص.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة ضعيف؛ لأنَّ النصوص التي أوردها الكوفيون في مقابلة القياس من القلة بحيث لا يقاس عليها، فوجب أن يقتصر فيها على السماع، إضافة إلى قوة قياس البصريين؛ حيث قاسوا المستثنى في عدم جواز تقديمه على أشياء كثيرة لم يجز النحاة تقديمها، فكان قياسهم أولى من سماع قابل للتأويل ومقتصر على الشعر الذي هو موضع الضرورة.

المسألة الثالثة:

تقديم التمييز على عامله المتصرف

التمييز هو: الاسم، المنصوبُ، المفَسِّر لما انبهم من الذوات[2].

والتمييز نوعان: منتصب عن تمام الاسم، ومنتصب عن تمام الكلام، أمَّا المنتصب عن تمام الاسم فلا يجوز تقديمه على العامل فيه، وأمَّا المنتصب عن تمام الكلام فمنه ما هو منقول، ومنه ما هو غير منقول، فغير المنقول لا يجوز تقديمه على العامل فيه أيضًا نحو: كَفى بِاللَّهِ شَهِيدًا، وما أحسنَ زيدًا رجلًا، وأمَّا المنقول فإن كان العامل فيه

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/٣٢٤) والتبيين (٤٠٧).

(٢) الكتاب (٢/ ٢٤٠)٠

فعلًا غير متصرف امتنع التقديم عليه أيضًا نحو: ما أحسنَ زيدًا وجهًا، وبيان كونه منقولًا أنَّ أصله: حسن زيدٌ وجهًا، أي: حسن وجه زيد، وهذا بخلاف ما أحسن زيدًا رجلًا حيث قيل: لا نقل فيه، وامتناع التقديم في هذه الصور الثلاث مجمع عليه(١).

وإن كان العامل في المنقول فعلًا متصرفًا نحو: طاب زيد نفسًا، ففي تقديمه على عامله خلاف بين النحويين، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في هذه المسألة إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكسائي (٢)، والجرمي (٣)، والمازني (٤)، والمبرد (٥)، وبعض الكوفيين(٦) إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف وتابعهم ابن مالك(٧).

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس، أمَّا السماع فمنه قول الشاعر(٨):

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٩٠).

(٣) رأي الكسائي في: شفاء العليل (٢/ ٥٥٩). وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٩/٢) وشرح الكافية للرضي (٢/ ١٠٧) و تمهيد القواعد (٥/ ٢٣٩١) والارتشاف (٤/ ١٦٣٤).

(٣) رأي الجرمي في الارتشاف (٤/ ١٦٣٤).

(٤) رأي المازني في: المقتضب (٣٧/٣)المفصل (٩٤) والانصاف (٦٨٢/٢) الارتشاف (٤/ ١٦٣٤) والهمع (٣٤٣/٢).

(٥) المقتضب(٣/ ٣٧).

(٦) ينظر: الإنصاف (٦٨٢/٢) و التبيين(٣٩٦) وشرح الكافية لابن فلاح (٢٤٤/٢) وائتلاف النصرة (٣٩).

(٧) شرح التسهيل (٢/ ٣٨٩).

(٨) البيت للمخبل السعدي، وهو من بحر الطويل والشاهد فيه قوله : نفسًا بالفراق تطيب؛ حيث قدم التمييز على عامله المتصرف.

ينظر: ديوانه (٢٩٠) والخصائص (٣٨٤/٢) والمقاصد النحوية (١١٨٧/٣)

أَتَهْجُـــر ليلَـــى بِـــالفِرَاقِ حَبِيبَهَـــا وَمَـــا كَـــانَ نَفْسًـــا بِـــالفِرَاقِ تَطِيـــبُ

وقول الشاعر[١]:

ضَـيّعْتُ حَزْمِـي فِـي إِبْعَـادِيَ الأَمَـلَا وَمَـا ارْعَوَيْـتُ وَرَأْسِـي شَـيْبًا اشْـتَعَلَا

ومثله[٢]:

وَلَسْـــتُ إِذَا ذَرْعًـــا أضـــيقُ بضـــارِع ولا يـــائسٍ عنـــد التعسُّـــر مـــن يُسْـــرِ

وأمَّا القياس فوجهه أنَّهم أجازوا تقديم التمييز على عامله المتصرف قياسًا على سائر الفضلات؛ كما جاز تقديم المفعول على الفعل في قولك: عمرًا ضرب زيدٌ، وقياسًا على الحال أيضًا والجامع بينهما الاشتراك في رفع الإبهام، وأنَّ العامل في كلٍّ منهما فعلٌ متصرف[٣].

المذهب الثاني: ذهب سيبويه[٤] وأكثر البصريين[٥] إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، واحتجوا بالقياس، وهو من ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من بحر البسيط، والشاهد فيه كالذي قبله.
ينظر: التذييل (٩/٢٦٦) ومغني اللبيب (٥/٤١٧) والمقاصد النحوية (٣/١١٩٠).

(٢) البيت مجهول القائل وهو من بحر الطويل.
ينظر : (٢/٧٧٧) وشرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩) والتذييل (٩/٢٦٥) ومغني اللبيب (٥/٤١٧) والمقاصد النحوية (٣/١١٨٦).

(٣) ينظر: الإنصاف (٢/٦٨٢) و التبيين(٣٩٦) وشرح الكافية لابن فلاح (٢/٢٤٥) وائتلاف النصرة (٣٩).

(٤) الكتاب (١/ ٢٠٥).

(٥) ينظر: الإنصاف (٢/٦٨٢) و التبيين(٣٩٤) وشرح الكافية لابن فلاح (٢/٢٤٤) وائتلاف النصرة (٣٩).

أحدها: أنَّ التمييز فاعل في المعنى؛ لأن معنى قولك: طاب زيدٌ نفسًا: طابت نفس زيد، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على عامله كذلك ما في معناه(١).

الثاني: أن التمييز تفسير، والتفسير لا يتقدم على المفسَّر(٢).

الثالث: أن التمييزات أشياء معدولة عن أصلها؛ إذ الأصل فيها أن تكون موصوفة بما انتصبت عنه، فالأصل: دراهم عشرون، و نفسُ زيدٍ طيبةٌ، ثمَّ عدل عن الأصل لغرض الإبهام أولًا، والتفسير ثانيًا، فيحصل بذلك ضربٌ من المبالغة والتأكيد، فإذا قُدِّم التمييزُ ضاع هذا المعنى(٣).

بيان القياس:

قاس البصريون (التمييز) على (الفاعل) فمنعوا تقديمه على عامله المتصرف كما يمتنع تقديم الفاعل على عامله، وهو قياس دلالة؛ حيث جمعوا بين الأصل والفرع بحكم من أحكام الأصل.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترَض على هذا القياس بأنَّه جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار؛ خاصةً وأنَّ الكوفيين جاءوا إلى جانب السماع بقياس في مقابلة هذا القياس، فقاسوا التمييز على الحال بجامع أن كلًّا منهما مزيلٌ للإبهام، وأنَّ العامل في كلٍّ منهما فعلٌ متصرف.

---

(١) الخصائص (٢/ ٣٨٦) والإنصاف (٦٨٢/٢) وشرح الجمل لابن عصفور(٢/ ٢٨٦) وشرح الكافية لابن فلاح (٢٤٤/٢).

(٢) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٢٤٤/٢).

(٣) المصدر السابق.

التعقيب على القادح:

يمكن أنْ يُجَاب عن هذا القادح بأنَّ النصوص التي وردت في مقابلة القياس فيها ضعفٌ؛ حيث قالوا: إنَّ الرواية الصحيحة للبيت الوارد في شواهد الكوفيين: وما كان نفسي بالفراق تطيب[1]، فتكون (نفسي) اسم كان و(تطيب)، قال ابن جني بعد أنْ أورد تلك الرواية:" فرواية برواية والقياس من بعد حاكم[2]"، وحملوا بقية الشواهد على الضرورة.

المسألة الرابعة:

استعمال(مِن) للغاية الزمانية

مِن: حرف جر، له معانٍ كثيرة، أشهرها ابتداء الغاية، مكانًا وزمانًا وغيرهما، أمَّا ابتداء الغاية المكانية فمتفقٌ عليه بين البصريين والكوفيين[3]، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾ "[4].

وأمَّا ابتداء الغاية الزمانية فمختلف فيه بين النحاة، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في هذه المسألة إلى مذهبين:

المذهب الأول: أن (مِن) تستعمل لابتداء الغاية مكانية أو زمانية، وهو مذهب

---

(١) هذه الرواية حكاها ابن جني عن الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق، ينظر: الخصائص (٢/ ٣٨٦) والبديع(٢١٣/١) والتذييل (٢٦٣/٩) والمقاصد النحوية (١١٨٨/٣).

(٢)الخصائص (٢/ ٣٨٦).

(٣) ينظر: رصف المباني(٣٢٢) وارتشاف الضرب(١٧١٨/٤) والجنى الداني (٣٠٨) ومغني اللبيب(١٣٦/٤)

(٤) من الآية الأولى من سورة الإسراء.

الكوفيين[١] والأخفش[٢] وابن درستويه[٣] ونُسب للمبرد كثيرًا[٤]، ولم أعثر عليه في كتبه التي بين يدي، فكلُّ ما وجدته هو حديثه عن (مِن) التي لابتداء الغاية المكانية، وقد يكون تحدث عن الزمانية في بعض مصنفاته التي لم تصل إلينا؛ ترفُّعًا بمقام العلماء الثقات الذين نسبوا إليه هذا القول عن نسبة رأي لغير صاحبه، قال المبرد:" أمَّا (من) فمعناها ابْتِدَاء الْغَايَة... فَأَمَّا ابْتِدَاء الْغَايَة فقولك سرت من الْبَصْرَة إِلَى الْكُوفَة فقد أعلمته أَن ابْتِدَاء السّير كَانَ من الْبَصْرَة"[٥].

وممن تبع الكوفيين: ابن خروف[٦]، وابن مالك،[٧]والرضى [٨]، وأبو حيان[٩]، والمرادي[١٠]، والشاطبي[١١].

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب بالسماع، وأشرفه كلام الله ـ تعالى ـ ومنه: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾ [١٢].

---

(١) ينظر مذهبهم في:الإنصاف(٣٠٦) وشرح الكافية الشافية(٧٩٦/٢) وارتشاف الضرب(١٧١٨/٤) والجنى الداني(٣٠٨) وتوضيح المقاصد (٧٤٩/٢)ومغني اللبيب(١٣٧/٤)

(٢) معاني القرآن للأخفش (٣٦٦).

(٣) ينظر رأيه في: :شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨)وتوضيح المقاصد (٧٤٩/٢) والجنى الداني (٣٠٨) ومغني اللبيب(١٣٦/٤)

(٤) تنظر هذه النسبة في :شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٨)وارتشاف الضرب (١٧١٨/٤) ومغني اللبيب (١٣٧/٤)والتصريح (٦٣٨/١) وهمع الهوامع(٢٦٠/٢).

(٥) المقتضب (١٣٦/٤).

(٦) شرح الجمل (٤٧٣/١).

(٧) شرح التسهيل (١٣١/٣).

(٨) شرح الكافية(٢٦٨/٤).

(٩) الارتشاف (١٧١٨/٤).

(١٠) الجنى الداني (٣٠٩) وتوضيح المقاصد (٧٤٩/٢).

(١١) المقاصد الشافية (٥٨٩/٣).

(١٢) من الآية (١٠٨) من سورة التوبة.

وبكلام العرب، ومنه قول الشاعر[١]:

تُخيّرنَ من أزمانِ يومٍ حليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجاربِ

وقول الشاعر[٢]:

وكلُّ حُسامٍ أخلصتْه قُيونُه تُخيّرنَ من أزمانِ عادٍ وجُرْهُمِ.

وقول آخر[٣]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

ولكثرة الشواهد على ذلك قال ابن مالك:" وأما استعمال (من) في الزمان فمنعه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن والأحاديث الصحيحة والأشعار الفصيحة"[٤]. وقال أبو حيان:" وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها... وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد"[٥].

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه قوله: «من أزمان»؛ حيث استعملت «من» لابتداء الغاية الزمانية، ومثله الأبيات التي بعده.

ينظر: الديوان (٤٥) وشرح التسهيل(١٣٢/٣) والتذييل(١١٨/١١) والمقاصد النحوية(١٢١٦/٣) وخزانة الأدب(٣٣١/٣).

(٢) البيت لجبل بن جوال، وهو من بحر الطويل.

ينظر: شرح التسهيل(١٣٢/٣) والتذييل(١١٨/١١) وتمهيد القواعد(٢٨٧٨/٦) والبرود الضافية(١٦٥٦).

(٣) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من بحر الكامل.

ينظر: الديوان (٨٦) والتعليقة للفارسي (٢٤٩/٤) والإنصاف (٣٠٦/١) وشرح الجمل لابن عصفور (٤٨٩/١)

(٤) شرح التسهيل(١٣١/٣)

(٥) الارتشاف(١٧١٨/٤)

المذهب الثاني: أنَّ (مِن) لا تستعمل لابتداء الغاية الزمانية، وهو مذهب أكثر البصريين[١]، وممن تبعهم ابن عصفور[٢]، والمالقيّ [٣].

قال سيبويه:" وأمَّا (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا"[٤].

ثُمَّ قال:" وأمَّا مُذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت (من) فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها"[٥].

واحتجَّ أصحاب هذا المذهب بالقياس، وبيانه: أنَّ (مِنْ) في المكان نظير (مُذْ) في الزمان؛ لأن (مِنْ) وُضِعت لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان؛ كما أنَّ (مُذْ) وُضِعتْ لتدلَّ على ابتداء الغاية في الزمان ولا تُستعمل إحداهما محل الأخرى، فكما لا يجوز أنْ تقول "ما سرت مُذْ بغداد" فكذلك لا يجوز أن تقول "مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة".

وتأوَّلوا أدلة الكوفيين بأنَّ هناك مضافًا محذوفًا، فتكون (مِن) داخلة على غير الزمان، ورُدَّ تأويلهم بأنَّ فيه تعسفًا، وبأنَّ تأويل ما كثُر وجودُه ليس بجيد[٦].

بيان القياس:

قاس البصريون (مِن) على (مذ) بجامع أن كلًّا منهما لابتداء الغاية، وهو قياس شبه.

---

(١) ينظر مذهبهم في:الإنصاف(٣٠٦) وشرح الكافية الشافية(٧٩٦/٢) وارتشاف الضرب(١٧١٨/٤)والجنى الداني(٣٠٨) وتوضيح المقاصد (٧٤٩/٢)ومغني اللبيب(١٣٧/٤)

(٢) شرح الجمل (٤٨٩/١).

(٣) رصف المباني ص (٣٨٨).

(٤) الكتاب (٢٢٤/٤).

(٥) الكتاب (٢٢٦/٤).

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب(١٧١٨/٤)والجنى الداني(٣٠٩).

وجه فساد الاعتبار:

قياس البصريين جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار؛ لما ساقه الكوفيون من أدلة سماعية كثيرة من كلام الله ـ عز وجل ـ ومن كلام العرب.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًّا؛ لأنَّ قياس البصريين يضعف في مواجهة النصوص الصحيحة المؤيدة مذهب الكوفيين، خاصة وأنَّ تأويل هذه النصوص ـ على كثرتها ـ فيه تعسف؛ لأن التأويل خلاف الأصل.

المسألة الخامسة:

إضافة الموصوف إلى صفته

الإضافة لغةً: مطلق الإسناد.

واصطلاحًا: إسنادُ اسمٍ إلى غيره بتنزيل الثاني منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه[1].

والإضافة على ضربين:

إضافة محضة، وتُسمَّى – أيضًا– حقيقية أو معنوية؛ وهي التي تفيد المضاف تعريفًا إذا كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصًا إذا كان المضاف إليه نكرة.

وإضافة غير محضة، وتُسمَّى لفظية، أو غير حقيقية، أو منفصلة، ولا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا، وإنما تفيده تخفيفًا في اللفظ بحذف التنوين وشبهه[2].

---

(١) التبيين(٣١٦).

(٢) ينظر : الأصول (٦/٢) والإيضاح للفارسي (٢١٢) والمقتصد (٨٨٤/٢) وأسرار العربية (٢٨١) واللباب للعكبري (٣٨٩/١) وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٣) والمقرب (٢٠٩/١).

وحيث تقرر أنَّ المضاف مُتعرِّف بالمضاف إليه، أو متخصص به، والمعرف غير المتعرف، والمخصّص غير المتخصّص، فلذلك اختلف النحاة في إضافة الموصوف إلى صفته إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكوفيون[١] إلى أنَّه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، وذلك أنَّهم ذهبوا بالصفة مذهب الجنس، ثمَّ أضيف الموصوف إليها؛ كما يُضَاف بعض الجنس إليه في نحو: خاتم حديد.

وصرح الفراء بجواز إضافة الموصوف إلى صفته عند تفسيره لقول الله ــ تعالى ــ: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [٢].

قال الفراء:" جعلت الدار هاهنا اسمًا، وجُعِلت الآخِرة من صفتها، وأضيفت فِي غير هَذَا الموضع، ومثله مِمّا يُضاف إلى مثله فِي المعنى قوله:﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ﴾ [٣] والحقُّ هُوَ اليقين كما أنَّ الدار هي الآخرة. وكذلك آتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى. ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يُضاف الشيء إلى نفسه إذَا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة، واليوم والخميس. فإذا اتفقا لَمْ تقل العرب: هَذَا حقُّ الحقّ، ولا يقين اليقين "[٤]

---

(١) ينظر مذهبهم في: الإنصاف (٣٥٦/٢) وشرح الكافية لابن فلاح (٣٧١/٢) وشرح الكافية للرضي (٢٤٣/٢) وتوضيح المقاصد (٧٩٧/٢) وائتلاف النصرة (٥٤) والبرود الضافية(٨٢٢) والتصريح (٦٩١/١)

(٢) من الآية (٣٢) من سورة الأنعام.

(٣) الآية (٩٥) من سورة الواقعة.

(٤) معاني القرءان للفراء (٣٣٠).

واحتجّ الكوفيون بالسماع والقياس:

أمَّا السماع فوروده في القرءان الكريم، وفي كلام العرب، فمن القرءان الكريم قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ (١)، واليقين في المعنى نعتٌ للحقِّ؛ لأنَّ الأصل فيه الحقُّ اليقين، و قوله ـ تعالى ـ ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ "(٢) والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه وللدار الآخرة خير، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿جَنَّٰتِ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾ "(٣) والحَبُّ في المعنى هو الحصيد، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾ "(٤) والجانب في المعنى هو الغربيُّ

ومن كلام العرب قول الشاعر(٥):

وقَـــرَّبَ جانـــب الغربـــي يَـــأْدُو مَـــدَبَّ السَّـــيلِ، واجتنـــب الشِّـــعَارَا

وأمّا القياس فمن وجهين:

أحـدهما: أنَّ الصفة تدلُّ على معنى زائد لا يوجد في الموصوف، وهو الحدث فمغايرتها له بذلك القدر الزائد هو الذي جوز الإضافة لإفادة تخصصه بذلك المعنى،

---

(١) الآية (٩٥) من سورة الواقعة.

(٢) من الآية (١٠٩) من سورة يوسف.

(٣) من الآية (٩) من سورة ق.

(٤) من الآية (٤٤) من سورة القصص.

(٥) البيت للراعي النميري، وهو من بحر الوافر.

والشاهد فيه قوله:" جانب الغربي"؛ حيث استشهد به الكوفيون على جواز إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأن الجانب في المعنى هو الغربي.

ينظر: الديوان(١٤٧) والإنصاف (٣٥٦/٢) وشرح شواهد الإيضاح (٢٤١) وبلا نسبة في تهذيب اللغة (ش ع ر) (٢٦٧/١)، وشرح الكافية لابن فلاح (٣٧١/٢).

ولذلك تُعَدُّ الصفة مع الموصوف من الأسماء الثابتة لزيادتها عليه بالمعنى لا من الأسماء المترادفة.

والثاني: القياس على إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها نحو: حسن الوجه، فإنَّ إضافة الشيء إلى نفسه موجودة في المعنى، فإنَّ الحسن هو الوجه، وجازت الإضافة لأجل التخصيص؛ فكذلك هاهنا(١).

المذهب الثاني: ذهب البصريون(٢) إلى أنَّه لا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأنَّ الصفة والموصوف شيءٌ واحدٌ؛ لأنَّهما لعَينٍ واحدة، فإذا قلت: "جاءني زيدٌ العاقلُ"، فـ "العاقلُ" هو زيدٌ، و"زيدٌ" هو العاقلُ(٣).

واحتجَّ البصريون بالقياس، ووجهه أنَّ الصفة تابعةٌ للموصوف في الوضع والإعراب، والعامل فيها العامل في الموصوف، فإن أُضيف إليها فلا يخلو إمَّا أنْ يعمل فيها المضاف، أو العامل فيه، أو مجموعهما، لا جائز أن يعمل فيها المجموع لاختلاف تأثيرهما؛ لأن المضاف يقتضي عمل الجر، والعامل فيه قد يكون يقتضي رفعًا ونصباً؛ فلا يمكن الجمع بينهما.

ولا جائز أن يعمل فيها أحدهما لأنّه يكون ترجيحًا بلا مرجح؛ لأنَّ كلَّ واحد من العاملين يقتضي العمل، فيؤدي أعمال أحدهما إلى ترك أحد الدليلين من غير ترجيح،

---

(١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٣٧٣/٢)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (٧٣٨/١)، والمحصول(٧٥٧/٢).

(٢) ينظر: الأصول (٨/٢) والإنصاف (٣٥٦/٢) وشرح التسهيل (٣/ ٢٢٩، ٢٣٠)، وشرح الكافية لابن فلاح (٣٧١/٢) وشرح الكافية للرضي (٢٤٣/٢) والارتشاف (٤/ ١٨٠٦) والمساعد (٢/ ٣٣٣) وائتلاف النصرة (٥٤) والتصريح (٦٩١/١).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣)

ولمَّا امتنع عمل المضاف امتنعت الإضافة[١].

وتأوَّل البصريون أدلة الكوفيين على تقدير موصوف محذوف، فيكون التقدير: حقُّ الأمر اليقين، ولدار الساعة الآخرة، و حَبُّ الزرع الحصيد، و بجانب المكان الغربيّ[٢]، وقبُح ذلك التأويل لإقامة النعت، وليس بخاص مقام المنعوت المحذوف[٣].

بيان القياس:

قاس البصريون النعت الذي منعوا إضافة منعوته إليه على بقية التوابع، فلم يجيزوا هذه الإضافة؛ حتى لا يخرج النعت عن التبعية؛ لأن إضافة المنعوت إلى نعته يؤدي إلى مخالفة الإعراب بينهما[٤]، وهو قياس شبه؛ حيث ألحقوا النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

يُجاب عن قياس البصريين بأنَّه جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار؛ لِمَا ساقه الكوفيون من أدلَّة سماعية وخاصة أنَّها من كلام الله ـ تعالى ــ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًا؛ لأنَّ قياس البصريين لا يقوى في مقابلة النصوص الصحيحة الواردة في المسألة، خاصة وأنَّ تأويلهم لأدلَّة الكوفيين وُصِف بالقبح.

---

(١) ينظر: ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٣٧٣/٢) والبرود الضافية (٨٢٢/١)

(٢) ينظر: ينظر: الأصول (٨/٢) والإنصاف(٣٥٧/٢) واللباب للعكبري (٣٩١/١) وشرح المفصل لابن يعيش (١٠/٣) وارتشاف الضرب (١٨٠٦/٤) والبرود الضافية (٨٢٤).

(٣) ينظر: ينظر: ارتشاف الضرب (١٨٠٦/٤) والبرود الضافية (٨٢٤).

(٤) ينظر: البرود الضافية (٨٢٢).

يُضاف إلى ذلك أنَّ كثرة ورود هذا الأسلوب في كلام العرب يدل على فصاحته، قال الشنقيطي "إنَّ الذي يظهر لنا من استقراء القرآن والعربية أنَّ ذلك أسلوب عربي، وأنَّ الاختلاف بين اللفظين كاف في المغايرة بين المضاف والمضاف إليه، وأنَّه لا حاجة إلى التأويل مع كثرة ورود ذلك في القرآن والعربية"(١).

المسألة السادسة:

التعجب من البياض والسواد

التعجب هو: استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه.

وقيل: إنَّ التعجب يكون مما يظهر معناه، ويخفى سببه، ويُدَلُّ عليه بصيغ مختلفة، كقولك: لله أنت!، وواهًا له!، والأشهر في استعماله صيغتان: إحداهما: ما أفعله!، والأخرى: أفعل به! (٢)

واشترط النحاة لصوغه عدة شروط، منها: ألّا يكون الوصف منه على (أفعل)، فيُحترز بذلك عن الأفعال الدالة على الألوان والعيوب؛ إلَّا أنَّ هذا الشرط موضع خلاف بين النحاة، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من الألوان إلى مذهبين:

المذهب الأول:_للكوفيين، وقد اختلفوا إلى قولين:

القول الأول: أنَّه يجوز بناء فعل التعجب من الألوان مطلقًا، وهو قول الكسائي وهشام(٣)، فيجوز عندهما: ما أَحْمَرَه! من الحُمرة، إلا أنَّ الأجود عندهما: ما أَشَدَّ حُمرتَه!

---

(١) أضواء البيان (٥٣٨/٧).

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٥٠٣/١)

(٣) ينظر مذهبهما في: التذييل (٢٣٣/١٠) وارتشاف الضرب (٢٠٨٢/٤)وهمع الهوامع(٣١٨/٣)

القول الثاني: أنَّه يجوز بناء فعل التعجب من البياض والسواد خاصة، دون غيرهما من الألوان، وهو قول أكثر الكوفيين[١].

واحتجَّ أصحاب القول الثاني بالسماع والقياس، فمن السماع قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ في صفة جهنم: «لَهِيَ أسَودُ منَ القارِ»[٢]، وقول العرب:" هو أسود من حَنَكِ الغُراب[٣] "، وما روى الكسائي أنَّه سَمع: ما أَسْوَدَ شَعَرَه[٤]!.

وقول الشاعر[٥]:

إذا الرجـــال شَـــتَوْا واشْـــتَدَّ أَكْلُهُـــمُ فأنـــت أبيضُـــهُم سِـــرْبَالَ طَبَّـــاخِ.

وقول الراجز[٦]:

---

(١) ينظر: الإنصاف(١٢٠/١)وشرح المفصل لابن يعيش(١٤٦/٧)واللباب للعكبري(٢٠١/١) والتذييل (٢٣٣/١٠) وارتشاف الضرب (٢٠٨٢/٤)وهمع الهوامع(٣١٨/٣).

(٢) الموطأ- كتاب جهنم (باب ما جاء في صفة جهنم) ٢/ ٩٩٤.

(٣) القول لأمِّ الهيثم، قال أبو حيان: هي من العرب الذين يُستشهد بكلامهم.

ينظر: المخصص(٢٠٣/١)وشرح التسهيل لابن مالك(٥٢/٣)والتذييل(٢٣٣/١٠).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء(١٢٨/٢)وارتشاف الضرب(٢٠٨٣/٤)والتذييل(٢٣٣/١٠).

(٥) البيت لطرفة بن العبد، وهو من بحر البسيط، ويروى صدره بروايات مختلفة.

والشاهد فيه قوله:"أبيضهم" حيث استشهد به الكوفيون على جواز المفاضلة والتعجب من البياض والسواد.

ينظر:الديوان(١٨)وتذكرةالنحاة(٤٦٧)ووردغيرمنسوب في الإنصاف (١٢٠/١)والتبيين (٢٩٣) والارتشاف (٢٠٨٣/٤)

(٦) الرجز لرؤبة، والشاهد فيه قوله: "أبيض من أخت..."حيث استشهد به الكوفيون على جواز المفاضلة والتعجب من البياض والسواد.

ينظر:ملحق ديوان رؤبة(١٧٦)والأصول(١٠٤/١)والإنصاف(١٢١/١)والبديع (٥٠٤/١) والتبيين (٢٩٣)

جاريـــةٌ فـــي دِرْعهـــا الفَضـــفاضِ أَبْـيَضُ مـــن أُخـــتِ بنـــي إِبـــاضِ.

ووجه الاحتجاج: أنَّهم قالوا: أَبْيَضُ، وأسودُ، وإذا جاز ذلك في أفعل، جاز في (ما أَفْعَلَه وأَفْعِلْ به)؛ لأنَّهما بمنزلة واحدة في البناء(١).

ورَدَّ البصريون هذه الأدلة من وجهين(٢):

أحـدُهما: أنَّ (أفعلَ) فيه ليس للمفاضلةِ وإنّما هو اسمٌ بمنزلة قولك شيءٌ أسود وأبيض أي مبيضٌّ ومسودٌّ.

والثّاني: أنَّ هذا من الشُّذوذ الذي لا تناقض *به* الأصول، ولا يقاس عليه.

وأمَّا احتجاجهم بالقياس فبيانه أنَّ البياض والسواد أصلا الألوان؛ إذ كانت بقية الألوان تتركب منهما، وأحكام الأصول أعمُّ من أحكام الفروع وأقوى(٣).

ورُدَّ قياسهم من وجهين:

أحدهما: أنَّ جعل البياض والسواد أصلان لكلِّ لون دعوى لا دليل عليها(٤).

والثاني: أنَّه لو صحَّ هذا الادعاء فيُجاب بأنَّ الأصول أولى بمراعاة أحكامها، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع، فإنَّ الفرع مُغَيَّر عن الأصل، والتغيير يؤنس بالتغيير(٥).

---

(١) ينظر: الأصول (١٠٤/١)واللمع(١٣٨)والإنصاف(١٢١/١)

(٢) ينظر: الإنصاف(١٢٣/١) والتبيين (٢٩٣) وائتلاف النصرة (١٢١)، واستعمال (أفعل) لغير المفاضلة له نظير في كلام العرب، ومنه قولهم:"الناقص والأشج أعدلا بني مروان" أي: عادلاهم.

(٣) ينظر: الإنصاف(١٢٢/١)والتبيين(٢٩٣)واللباب للعكبري(٢٠١/١)وشرح الكافية للرضي (٤٥٠/٣) والبرود الضافية(١٣٤١).

(٤) ينظر: اللباب للعكبري(٢٠١/١).

(٥) ينظر: التبيين(٢٩٣).

المذهب الثاني: أنَّه لا يجوز التعجب من البياض والسواد، كما لا يجوز من سائر الألوان، وهو مذهب البصريين[١]

قال سيبويه في باب ما لا يجوز فيه (ما أفعله):"وذلك ما كان أفعل وكان لونًا أو خلقةً. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه[٢]".

وحجَّة البصريين من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل في فعل اللون أفعل نحو أبيض وأحمر، وفعل التعجب لا يبنى إلا من الثلاثي[٣]، قال المبرد:" وكذلك ما كان من الألوان والعيوب نحو الأعور والأحمر لا يقال ما أحمره ولا ما أعوره"[٤].

والثاني: أنَّ هذه المعاني من الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص، التي لا أفعال لها، كاليد والرجل وسائر الأعضاء فكما لا يُتعجَّب من الأعضاء؛ لثبوتها وعدم تغيرها، كذلك هذه التي أشبهتها، وجرت مجراها.[٥].

تعقيب:

قاس البصريون البياض والسواد في عدم جواز التعجب منهما على شيئين:

---

(١) ينظر: الكتاب(٩٧/٤) والمقتضب(١٨١/٤) والأصول(١٠٢/١)، (١٥٢/٣) واللمع(١٣٨) والإنصاف(١٢٠/١) واللباب للعكبري(٢٠١/١) والتذييل (٢٣٣/١٠) وارتشاف الضرب (٢٠٨٢/٤) وهمع الهوامع(٣١٨/٣)

(٢) الكتاب(٩٧/٤).

(٣) التبيين(٢٩٢)وشرح المفصل لابن يعيش(/١٤٦).

(٤) المقتضب(١٨١/٤).

(٥)ينظر:الكتاب(٩٨/٤)والمقتضب(١٨٢/٤)والأصول(١٠٣/١)والمرتجل(١٤٩) سفرالسعادة(٥٦٩/٢)والمقاصد الشافية(٤٦٣/٤).

أحدهما: الأفعال غير الثلاثية، وهذا شبهٌ لفظيٌّ.

والثاني: الأفعال الدالة على الخِلق الثابتة، وهذا شبهٌ معنويٌّ، وكلا الوجهين يدخل تحت قياس الشبه، حيث ألحقوا النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترض على قياس البصريين بأنَّه فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النصِّ.

التعقيب على القادح:

يُمكن أن يُجَاب عن هذا القادح بأنَّ النصوص التي وردت في مقابلة القياس قليلة أو نادرة؛ إذ حملها البصريون على الضرورة، أو الشُّذوذ الذي لا يقاس عليه.

أو أنَّ (أفعلَ) فيه ليس للمفاضلةِ وإنّما هو اسمٌ بمنزلة قولك شيءٌ أسود وأبيض أي مبيضٌّ ومسودٌّ، ومتى لم يجز قياس(أفعل) لم يجز قياس (ما أفعله) و(أفعل به)؛ لأنَّهما بمنزلة واحدة في البناء.

المسألة السابعة:

توكيد النكرة توكيداً معنوياً

التوكيد هو: تمكين معنى القول عند السامع. وهو قسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فـ (اللفظيٌّ): إعادة المؤكد بلفظه، كقولك: والله إنِّي ضعيفٌ إنِّي ضعيفٌ؛ وهذا يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، والمفردات، والجمل.

و(المعنويُّ): هو إعادة الشيء المؤكَّد بما يدل على معناه [1]، وألفاظ التوكيد المعنويِّ معارف؛ لاشتمالها على ضمائر تربطها بالمؤكَّد مطابقة له، ولذلك كان توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا محلَّ خلاف بين النحاة وهو موضوع هذه المسألة.

---

(١) اللمحة(٢/ ٧١١) .

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا بـ (كلٍّ، و أجمع) وتوابعهما إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: **المنع مطلقًا، وهو مذهب البصريين[١]، واختاره الزمخشريّ[٢]، والعكبريّ[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن القواس[٦]، وابن أبي الربيع[٧].**

واحتجَّ أصحاب هذا المذهب بأمور:

أولها: أنَّ تأكيد النكرات بالمعارف يُفضِي إلى الجمع بين متنافيين؛ لأنَّ مدلول النكرة غير معين، ومدلول المعرفة معين، وتوارد المعين وغير المعين على مسمًّى واحد يفضي إلى الجمع بين المتنافيين، ولذلك لم يجز وصف النكرة بالمعرفة[٨].

الثاني: أن التوكيد شبيه بالنعت، وقد تقرر أنَّ ألفاظ التوكيد معارف، فكما لا تنعت النكرة بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بها[٩].

---

(١) ينظر :الكتاب(٢/ ٣٩٦) والأصول (٢/ ٢١) والجمل للزجاجي(٢٢)واللمع(١٤١)والتبصرة(٢/ ١٦٥)والإنصاف(٢/ ٣٦٩)واللباب للعكبري(١/ ٣٩٥)واللمحة في شرح الملحة(٢/ ٧١٠) والهمع(٣/ ١٧٠)

(٢) المفصل(١١٣) .

(٣) اللباب(١/ ٣٩٥) .

(٤) شرح المفصل(٢/ ٢٢٧) .

(٥) شرح الجمل(١/ ٢٦٧) .

(٦) شرح ألفية ابن معط(١/ ٧٦٣) .

(٧) البسيط(١/ ٣٧٤) .

(٨) شرح الكافية لابن فلاح(٣/ ١٠).

(٩) المقاصد الشافية(٥/ ١٧) .

الثالث: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة ألا ترى أنَّك لو قلت: جاءني رجلٌ، لم يحتمل أنْ تفسره بكتاب رجل؛ لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد، بخلاف لفظة (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر، فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك: الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفعَ حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالبًا(١).

فيؤخذ من ذلك: أنَّ البصريين منعوا توكيد النكرة بالمعرفة قياسًا على النعت.

المذهب الثاني: للكوفيين، واختلفت النسبة إليهم إلى قولين:

القول الأول: أنَّهم أجازوا توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا بشرط حصول الفائدة(٢) وإنَّما تحصل الفائدة بأنْ يكون المنكر المؤكد زمنًا محدودًا، وهو ما كان موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء كـ: يوم وأسبوع وشهر وحول؛ لأنَّها حينئذ تشبه المعرفة من حيث إنَّها معلومة. فإنْ كانت غير محدودة فلا يجيزون توكيدها كـ (حين) و(وقت) و(زمان)؛ لأنَّه لا فائدة في توكيدها.

وممن اختار هذا المذهب: ابن مالك(٣)، والرضيّ(٤)، وابن الناظم(٥)، وابن الصائغ(٦)،

---

(١) اللباب(١/ ٢٩٦، ٢٩٥) .

(٢) رأيهم في: الإنصاف(٢/ ٣٦٩) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢٧)وشرح الكافية الشافية(٣/ ١١٧٥) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٦) شرح الكافية للرضي(٢/ ٣٧٣) وشرح ابن الناظم على الألفية(٣٦٠)و اللمحة(٢/ ٧١٠)و أوضح المسالك(٣/ ٢٩٨).

(٣) شرح الكافيةالشافية(٣/ ١١٧٥) وشرح التسهيل (٣/ ٢٩٦)

(٤) شرح الكافية للرضي(٢/ ٣٧٣) .

(٥) شرح ابن الناظم على الألفية(٣٦١) .

(٦) اللمحة(٢/ ٧١٠) .

وابن هشام[١]، وابن عقيل[٢].

واستدلّ أصحاب هذا المذهب بالسماع، والقياس.

أمَّا السماع فمنه قول الشاعر[٣]:

لكنّه شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يا لَيتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلّه رَجَبُ

وقول آخر[٤]:

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا يومًا جديدًا كلّهُ مُطَرَّدا

وأمَّا القياس: فإنَّ النكرة المحدودة تشبه المعرفة؛ لكونها معلومة القدر متميزة في الذهن عن غيرها[٥]، وبيان ذلك: أنَّ (اليوم) مؤقت يجوز أن يُقعَد في بعضه، و(الليلة) مؤقتة يجوز أن يُقام في بعضها، فإذا قلت "قعدت يوما كلَّهُ، وقمت ليلة كلَّهَا" صح معنى التوكيد؛ وكذلك من قال: (صمت شهرا) قد يريد جميع الشهر، و قد

---

(١) أوضح المسالك(٣/ ٢٩٨) ٠

(٢) المساعد(٢/ ٣٩٢) ٠

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذليّ، وهو من بحر البسيط، والصواب في روايته: نصب(رجب) وذلك على كون (ليت)ناصبة للجزأين، كما هو لغة قوم من العرب ٠

والشاهد فيه قوله: "حول كلّه" حيث أكد النكرة المحدودة(حول) بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي، وهو قوله: "كله".

نسبة البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي في: شرح أشعار الهذليين (٢/ ٩١٠) ومجالس ثعلب(٢/ ٤٠٧) وبلا نسبة في :الإنصاف (٢/ ٣٦٩) وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢٨)و أوضح المسالك(٣/ ٢٩٩)والمقاصد النحوية(٤/ ١٥٨٤)

(٤) رجز مجهول القائل، والشاهد فيه قوله: "يومًا جديدًا كله" حيث أكد "يومًا بـ(كله) فاستدل به الكوفيون على جواز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعنوي وهي معارف.

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢٨)و اللباب(١/ ٢٩٦) وخزانة الأدب ٥(/ ١٧٠).

(٥) شرح الكافية لابن فلاح (٣/ ١٠)

يريد أكثره، فإذا قال: (صمت شهرًا كلَّه) ارتفع الاحتمال، فصار كلامه نصًّا، ولو لم يسمع من العرب ذلك لكان جائزًا؛ لما فيه من الفائدة، فكيف واستعماله ثابت؟[١].

وردَّ البصريون السماع بأنّه محمول على الشذوذ؛ لمخالفته للقياس الجليّ.

وردّوا القياس: بأنَّ النكرة وإن كانت معلومة القدر فلا تخرج به عن العموم المنافي للخصوص[٢].

القول الثاني: أنَّهم أجازوا توكيد النكرة مطلقًا؛ سواء أكانت محدودة أم غير محدودة[٣]، ونقل ابن هشام[٤] والصنعاني[٥] إجماع النحاة على عدم جواز توكيد النكرة غير المحدودة.

قال ابن هشام:" وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق"[٦].

تعقيب

قاس البصريون النكرة في عدم جواز توكيدها توكيدًا معنويًّا؛ لتعارضها معه تعريفًا وتنكيرًا على النعت، فإنَّه لا يجوز أيضًا نعت النكرة بالمعرفة، وهو قياس شبه؛ حيث ألحقوا النظير بالنظير؛ لأن كلًّا منهما من التوابع.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترض على قياس البصريين بأنَّه فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة

---

(١) اللمحة(٢/ ٧١٠، ٧١١) .

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٣/ ١٠)

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٢٩٦) والمساعد(٢/ ٣٩٢) والمقاصد الشافية(١٣/٥) وهمع الهوامع(١٧٠/٣)

(٤) أوضح المسالك(٣/ ٢٩٨)

(٥) البرود الضافية(٩٢٦)

(٦)أوضح المسالك(٣/ ٢٩٨)

النصِّ.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًّا؛ لأنَّ القياس الذي أورده البصريون جاء في مقابلة قياسٍ آخر قد أورده الكوفيون، فقد قاسوا النكرة المحدودة على المعرفة؛ لكونها معلومة القدر متميزة في الذهن عن غيرها، وهكذا تُعامل النكرة المقصودة في باب النداء فحكمها في الإعراب كحكم العلم، فقياسهم يقابل قياس البصريين، ويزيده قوة ما ورد من النصوص التي تعضد رأيهم مما لا حاجة فيه إلى تكلف التأويل.

المسألة الثامنة:

نداء المُحَلَّى بـ (ال)

إذا أراد العرب نداء المحلى بـ (ال) توصلوا إلى ذلك من ثلاثة طرق:

الأول: أن تأتى بـ(أيّ) و(ها) التنبيه في المفرد، والمثنى، والمجموع، والمذكر، والمؤنث ولك في المؤنث ، أن تأتي بالتاء، قال تعالى:﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ﴾ "[1]، وهو أفصح.

الثاني: أن تأتي باسم الإشارة فتقول: (يا هذا الرجل)، و (ياذا الرجل).

الثالث: أن تجمع بين (أيّ) واسم الاشارة فتقول: (يا أيُّهذا الرجل) [2].

أمَّا نداء المحلى بـ (ال) مباشرةً فهو محل خلاف بين النحاة، وهو موضوع هذه المسألة.

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة الفجر.

(٢) البرود الضافية(٤٨٥-٤٨٧).

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في نداء المحلى بـ (ال) إلى مذهبين:

المذهب الأول: **ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول (يا) على ما فيه الألف واللام إلا في أربع صور:**

إحداها: **الاسم الأعظم (الله)؛ وذلك على وجهين:**

على قطع الهمزة، نحو: (يا أَلله)؛ وعلى وصلها، نحو: (يا الله).

الثانية: **(المنادى) إذا كان جملة محكيَّة، نحو: (يا المنطلق زيد) في رجل سُمِّي بهذه الجملة.** (١)

الثالثة: **اسم الجنس المشبَّه به؛ كقولك: "يا الخليفة هيبة".**

الرابعة: **ضرورة الشعر**(٢).

أمَّا غير ذلك فلا يجوز عندهم (٣)**، قال سيبويه:" واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسما فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنَّهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قِبَل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"**(٤).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم(٤٠٦) واللمحة (٦٠٨/٢)وتوضيح المقاصد(١٠٦٧/٢) وأوضح المسالك (٢٢/٤، ٢٣) والتصريح (٢٢٣/٢)

(٢) ينظر: أوضح المسالك(٢٢/٤، ٢٣) والتصريح (٢٢٣/٢).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٣٩)، والأصول (٢/ ٣٧٢) والإنصاف(٢٧٥/١) والمسائل الخلافية (١٢٦)، والتبيين (٤٤٤)، وتوجيه اللمع (٣٢٧)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٨)، وشرح الكافية لابن فلاح (٥٢/٢) والارتشاف (٤/ ٢١٩٣)، والمساعد (٢/ ٥٠٢)، وائتلاف النصرة (٤٦)، والتصريح (٢/ ٢٢٣).

(٤) الكتاب(١٩٥/٢).

واحتجَّ البصريون بالقياس، وهو من وجهين:

أحدهما: أنَّ النداء يفيد التعريف و"أل" تفيد التعريف، ولا يجمع بين معرِّفين؛ لأنَّ الغرض من التعريف التخصيص، وإزالة الاشتراك، وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضمَّ إليه آخر، كما لا يجمع بين حرفي استفهام، أو نفي، أو حرفي جر(١).

والثاني: أنَّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنَّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين(٢).

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون(٣) إلى جواز نداء المعرف بـ (ال) في السعة.

واحتجوا بالسماع والقياس.

أمَّا السماع، فمنه قول الشاعر(٤):

فَيَـــا الغُلَامَـــان اللّـــذَانِ فَـــرَّا إيَّاكُمَـــا أن تَكْسِـــبَانِي شَـــرًّا.

---

(١) ينظر: التبيين(٤٤٤).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش(١/٣٤٣).

(٣) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٧٤)، والمسائل الخلافية (١٢٦)، والتبيين (صـ ٤٤٤)، وتوجيه اللمع (٣٢٧)، وشرح التسهيل (٣/ ٣٩٨)، وشرح الكافية لابن فلاح (٥٢/٢) والارتشاف (٤/ ٢١٩٣)، والمساعد (٢/ ٥٠٢)، وائتلاف النصرة (صـ ٤٦)، والهمع (٢/ ٤٦).

(٤) البيتان من مشطور الرجز، وهما مجهولا القائل.

والشاهد فيهما قوله: "فيا الغلامان" حيث استشهد به الكوفيون على جواز الجمع بين حرف النداء "يا" و"أل" التعريفية.

والبيتان بلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٢٤٣)، والأصول (١/ ٣٧٣)، وشرح الكتاب للسيرافى (١/ ١٨٥) والإنصاف (١/ ٢٧٤) واللباب (٣٣٥/١) وشرح المفصل لابن يعيش(١/ ٣٤٥)، والتصريح (٢٢٦/٢)، والهمع (٢/ ٤٦).

وردَّ البصريون الاحتجاج بهذا البيت بأنَّ التقدير فيه: "فيا أيُّها الغلامان"، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه[١]، وقيل: هو من ضرورة الشعر[٢]، وردَّ ابن مالك كونه ضرورة بقوله: " وأنا لا أراه ضرورة؛ لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرًّا؛ لأنَّ النكرة المعينة بالنداء توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كقول بعض العرب: يا فاسقُ الخبيثُ"[٣].

والحقُّ مع ابن مالك في ردِّه القول بالضرورة الشعرية في هذا البيت؛ لأنَّ التفعيلة الأولى من البيت بإثبات الألف واللام هي: (فَيَلْغُلَا)=(//0//0) مكونة من وتدين مجموعين، وأصلها (مستفعلن) فأصابها الخبن، وهو حذف الثاني الساكن، فصارت:(مُتَفْعِلُنْ) وهي مساوية تمامًا للتفعيلة المحذوفة الألف واللام وهي(فيَا غُلَا)؛ حيث إنها أيضًا مكونة من وتدين مجموعين، ووزنها: (مُتَفْعِلُنْ).

ولكن إن ذهب القول بالضرورة بقي القول بأنَّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أو بأنَّه من الشاذ الذي لا يُقاس عليه.

واحتجوا أيضًا بقول الشاعر[٤]:

فَدَيْتُكَ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي.

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق (٣٤٢)والإنصاف (١/٢٧٤).

(٢) ينظر: اللباب للعكبري(١/٣٣٥) والتبيين(٤٤٦).

(٣) شرح التسهيل(٣/٣٩٩) وينظر التصريح(٢/٢٢٦).

(٤) البيت من الوافر، والشاهد فيه قوله:(يا التي) كالذي قبله، وهو بلا نسبة في: الكتاب (٢/ ١٩٧)، والمقتضب (٤/ ٢٤١)، والإنصاف (١/ ٢٧٥)، وشرح المفصل لابن يعيش (١/ ٣٤٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٩٠) وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٣)،

وردّه البصريون أيضًا بأنَّه من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أو أنَّ الذي سَهَّلَ ذلك أن الألف واللام من "التي" لا تنفصل منها، فنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية، فسهل دخول حرف النداء عليها(١).

وأما القياس فبيانه من وجوه:

الوجه الأول: أنه قد جاز: يا الله، بالإجماع، فيجوز: يا الرجل، قياسًا عليه بجامع أنَّ كلًّا منهما فيه "أل" وليست من أصل الكلمة(٢).

وردَّ البصريون هذا القياس لثلاثة أسباب:

أحدها: أنَّ الألف واللام ليست للتعريف؛ لأنَّ اسم الله تعالى معرفة بنفسه؛ لانفراده سبحانه، والألف واللام زائدة.

والثاني: أنَّها عوض من همزة إله؛ لأنَّ الأصل الإله ثم حذفت الهمزة، وجُعِلت اللام عوضًا منها وكما يجوز يا إله يجوز (يا الله).

والثالث: أنَّ ذلك من خصائص اسم الله؛ فجاز ذلك لكثرة الاستعمال.

الوجه الثاني: أنَّه جاز الجمع بين معرفين هنا كما جاز في نداء المضاف.

وردّ بأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا.

والثالث: أنَّ التعريف بحرف النداء غير حاصل به ألا ترى أنك تقول: (يا رجلًا كلمني) فتناديه وهو نكرة وتنصبه، ولو كانت (يا) للتعريف لم يجز ذلك، وإنَّما يتعرف بالقصد، فالألف واللام تجرى مجرى القصد فكما يجتمع في قولك: يا رجل (يا) والقصد، يجتمع هاهنا الألف واللام و (يا).

---

(١) ينظر: المقتضب (٢٤١/٤)والإنصاف (٢٧٥/١) وشرح الكافية لابن فلاح(٥٢/٢)

(٢) ينظر: التصريح(٢٢٦/٢).

ورُدَّ بأنَّ (يا) وإن كانت تفيد القصد والتخصيص مع النكرة المبهمة؛ فلا حاجة للجمع بينها وبين الألف واللام؛ لأنَّ الألف واللام تخصص وتعين، فلا حاجة إلى مخصص آخر[١].

تعقيب

قاس البصريون المنادى المعرَّف بالألف واللام في عدم جواز الجمع بينه وبين (يا) في النداء؛ على عدم جواز الجمع بين حرفي استفهام، أو نفي، أو حرفي جر، وهو قياس شبه حيث ألحقوا النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترض على قياس البصريين بأنَّه فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النصِّ.

التعقيب على القادح:

يمكن أن يُجَاب عن هذا القادح بأنَّ النصوص التي وردت في مقابلة القياس قليلة أو نادرة؛ إذ حملها البصريون على الضرورة، أو الشُّذوذ الذي لا يُقاس عليه.

المسألة التاسعة:

نعت المنادى المفرد المعرفة

المنادى مفعول في المعنى؛ لأنه مدعوٌّ، فيستحقُّ النصب لفظًا إن كان معربًا قابلًا لحركة الإعراب، كـ (يا عبدَ الله)، وتقديرًا إن كان مبنيًّا أو معربًا غير قابل لحركة الإعراب، كـ (يا زيدُ، ويا رقاشِ، ويا فتى، ويا أخي)، وناصبه (أنادي) لازم الإضمار؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال وقصد الإنشاء[٢]، ولأنَّه اسم كبقية الأسماء يجوز أن تصفه، وتؤكده وتبدل منه، وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان[٣]، إلَّا أنَّ نعت المنادى المفرد

---

(١) ينظر: التبيين(٤٤٦-٤٤٨).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٣٨٥).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٣٢٦).

المعرفة محلٌّ خلاف بين النحاة، وهو موضوع هذه المسألة.

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في نعت المنادى المفرد المعرفة إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين[١] إلى جواز نعت المنادى المفرد المعرفة نظرًا إلى لفظه فإنَّه موضوع للغيبة[٢]، قال سيبويه:" قلت: أرأيت قولهم يا زيد الطويل علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نصب؛ لأنَّه صفة لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصبًا على أعني.

فقلت: أرأيت الرفع على أيِّ شيء هو إذا قال يا زيد الطويل؟ قال: هو صفة لمرفوع"[٣].

وقال ابن السراج:" واعلم: أنَّ لك أن تصف زيدًا وما أشبهه في النداء وتؤكده وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان؛ أمَّا الوصف فقولك: يا زيد الطويلُ والطويلَ فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع"[٤].

المذهب الثاني: ذهب الأصمعي [٥] إلى أنَّه لا يجوز نعت المنادى المفرد المعرفة؛ لأنَّ المنادى مخاطبٌ في المعنى، وكما لا يوصف الضمير فكذلك ما وقع موقعه[٦] وزعم أنَّه

---

(١) الكتاب (١٨٣/٢).

(٢) شرح الكافية لابن فلاح (٢/ ٤٤)

(٣) ينظر: المقتضب (٤/ ٢٠٧) الأصول (١/ ٣٣٣) والإيضاح العضدى (٢٢٩) والمقتصد (٢/ ٧٦٩، ٧٧٠) واللمع (١٠٩) شرح المفصل لابن يعيش(١/ ٣٢٦) وشرح التسهيل لابن مالك(٣/ ٣٩٣) وشرح الكافية لابن فلاح (٢/ ٤٤) وشرح الكافية للرضي (١/ ٣٢٦) والارتشاف (٤/ ٢١٨٥) والمساعد (٢/ ٤٩٣) و الهمع (٣/ ٢٣٥).

(٤) الأصول (١/ ٣٣٣)

(٥) ينظر رأيه في : الأصول (١/ ٣٧١) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٣) وشرح الكافية لابن فلاح (٤٤/٢) وشرح الكافية لرضي (٣٦٠/١) والارتشاف (٤/ ٢١٨٥)، والمساعد (٢/ ٤٩٣) والمقاصد الشافية(٢٦٨/٢) والبرود الضافية (٤٧٢).

(٦) شرح الكافية لابن فلاح (٢/ ٤٤)

طالعَ أشعار العرب وكلامها، فلم يجد منادى منعوتًا، وما وقع منه شاذ يتأوَّل على القطع، على: (أعني)، أو على الابتداء[١].

وردَّ الجمهور ما ذهب إليه الأصمعي، واستدلوا لمذهبهم بالسماع والقياس:

أمَّا السماع: فإنَّه قد جاء في كلام العرب نعت المنادى المفرد المعرفة، منصوبًا حملًا على الموضع، أو مرفوعًا حملًا على اللفظ، فمن المنصوب قول الشاعر[٢]:

فَمَا كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأجودَ منك يا عمرُ الجَوادَا

ومن المرفوع قول الشاعر[٣]:

يا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِك أَوْدَيْتُ إن لم تحبُ حَبْوَ المُعْتَنِكْ

وأمَّا القياس: فبيانه أنَّ مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمقتضى الدليل ألَّا تعتبر مطلقًا، كما لم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضربًا زيدًا، لكنَّ العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانًا، فلم يزد على ذلك[٤]، ولا يلزم

---

(١) المساعد (٢/ ٤٩٣)

(٢)البيت لجرير، وهو من بحر الوافر، والشاهد فيه قوله: (يا عمر الجوادا) حيث استدلَّ به الجمهور على أنَّ المنادى المفرد المعرفة يجوز نعته، وجاء نعته منصوبًا حملًا على الموضع.
ينظر: ديوان جرير(صـ ١٠٧) والمقتضب (٤/ ٢٠٨)، واللمع (١١٠) والتذييل (١١٦/١٠) والمقاصد الشافية(٢٧٨/٥)والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٤)، والتصريح (٢/ ٢١٨)، والخزانة (٤/ ٤٤٢)

(٣) من الرجز لرؤبة، والشاهد فيه قوله: (يا حكم الوارث) حيث استدلَّ به الجمهور على جواز نعت المنادى المفرد المعرفة، وجاء نعته مرفوعًا حملًا على اللفظ.
ينظر: ديوان رؤبة (١١٨) والشيرازيات (١/ ١٥٦) وبلا نسبة في: المقتضب (٤/ ٢٠٨) والخصائص (٢/ ١٣٩، ٣/ ٣٢٥)، وشرح المفصل (١/ ٣٢٧)

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣/ ٣٩٣)

من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه[1]؛ إذ لم يكن المنادى من أعلام الخطاب في الأصل، فـ (زيدٌ) لم يوضع للخطاب كأنت وإياك، وإنَّما سرى إليه هذا المعنى في هذا الموضع المخصوص، فلا يجب أن يُعدَل به عن أصله عدولًا مستمرًا، وإن كان وقع موقع ما لا يوصف وهو المضمر، فإنَّهم أجروه ــ أيضًا ــ مجرى الأسماء المظهرة الموضوعة للغيبة، وذلك في قولهم: يا تميم كلهم، فأعادوا الضمير على لفظ الغيبة إلى تميم؛ كما كانوا يقولون ذلك في غير النداء، نحو قولك: جاءني تميم كلهم[2].

تعقيب

قاس الأصمعيّ المنادى في عدم جواز نعته على المضمر؛ لوقوعه موقعه، وهو قياس دلالة؛ حيث جمع بين الأصل والفرع بلازم من لوازم العلة، وهو البناء في كل منهما.

وجه فساد الاعتبار:

يُعترض على قياس الأصمعي بأنَّه فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النص.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًا؛ لأنَّ القياس الذي أورده الأصمعي قد أثبت الجمهور ضعفه، ثمَّ أوردوا الشواهد السماعية التي تطيح بهذا القياس وتثبت ورود نعت المنادى العلَم في كلام العرب.

---

(١) شرح الكافية لرضي (١/ ٣٦٠)

(٢) حاشية الإيضاح العضدي (٢٣١).

المسألة العاشرة: ترخيم المضاف

الترخيم في اللغة: لين الصوت وانقطاعه، وبهذا المعنى سُمِّي الترخيم والنداء؛ لأنَّك تحذف من آخر الاسم فينقص الصوت ويضعف.

وفي الاصطلاح: هو حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث(١).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في ترخيم المضاف إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون(٢) إلى أنَّه لا يجوز ترخيم المضاف، بل جعلوا من شروط الترخيم أن يكون الاسم مفردًا غير مضاف.

قال سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنَّهما غير مناديين، ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء... إنَّما ينبغي أن تحذف آخر شيء في الاسم، ولا يحذف قبل أن تنتهي إلى آخره؛ لأنَّ المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من (الذى) إذا قلت: (الذى قال)، وبمنزلة التنوين في الاسم"(٣).

أدلة البصريين:

احتجَّ البصريون على أنَّ ترخيم المضاف غير جائز بأنَّه مخالف للمفرد؛ لأنَّ النداء يؤثر في المفرد البناء، ويغيره عما كان عليه قبل النداء، ألا ترى أنَّه كان معربًا فصار

---

(١) اللباب (١/ ٣٤٥).

(٢) ينظر: الكتاب (٢/ ٢٤٠)، والأصول لابن السراج (١/ ٣٥٩)، وأمالى ابن الشجرى (٢/٣١٥)، والإنصاف (٢٨٤)، والتبيين (٤٥٣)، وشرح الكافية للرضي (٢/ ٣٦١)، وائتلاف النصرة (٤٨).

(٣) الكتاب (٢/ ٢٤٠).

مبنيًّا؟ فلمَّا غيَّره النداء عمَّا كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم؛ لأنَّه تغيير، والتغيير يُؤْنس بالتغيير؛ فأمَّا ما كان مضافًا فإنَّ النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيِّره عمَّا كان عليه قبل النداء؛ ألا ترى أنَّه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء؟ وإذا كان الترخيم إنما سَوَّغَهُ تغييرُ النداء، والنداء لم يغير المضاف؛ فوجب أن لا يدخله الترخيم.

وهذا الذي استدل به البصريون هو استدلال العكس، وهو دليل من أدلة الأصوليين، ويعرفونه بأنَّه: عدم الحكم عند عدم العلة، وقد جعله السيوطي أول الأدلة غير الغالبة؛ فقال: "ومنها: الاستدلال بالعكس"[(١)]، أي: جعل عكس الحكم دليلًا.

واستدلوا أيضًا بأنَّ الترخيمَ من أحكامِ أواخرِ الاسمِ، ولذلك لم يجزْ ترخيمُ المضاف في نحو قولِكَ: يا غلامَ زيدٍ كما لا يجوزُ ذلك في أوَّلِ الاسمِ، وإنَّما ساغَ في الاسمِ الواحدِ لاستقلالِهِ بنفسِهِ، ودلالة ما بَقي ما سَقط، يدلُّ عليه أنَّ المضافَ إليه في حكمِ عَجُزِ الاسمِ، والتَّرخيمُ لا يكونُ في وسطِ الكَلِمَةِ.

وأمَّا المضافُ إليه فليس بمنادى، والتَّرخيمُ مخصوصٌ بالمنادى: لأنَّ ما أُبقي يدلُّ على ما أُلقي[(٢)].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[(٣)] إلى أنَّ ترخيم المضاف جائز، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك "يا آلَ عامِ" في يا آل عامرِ، و "يا آل مالِ" في يا آل مالك، وما أشبه ذلك.

---

(١) الاقتراح (٣٧٩).

(٢) التبيين (٤٥٤).

(٣) ينظر مذهبهم في: أمالى ابن الشجرى (٢/ ٣١٥)، والإنصاف (٢٨٤/١)، وأسرار العربية (٢٣٩)، واللباب (١/ ٣٤٦)، وشرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٦١)، وشرح الكافية للرضى (٣٦١/٢)، وشرح الكافية لابن القواس (١/ ١٩٩)، والارتشاف (٥/ ٢٢٢٧).

أدلة الكوفيين: استدلَّ الكوفيون لصحة مذهبهم بالسماع والقياس.

أمَّا السماع فمنه قول الشاعر[١]:

خُـذُوا حَظَّكُـمْ يـا آل عِكْـرِمَ واحْفَظُـوا أَوَاصِـرَنَا والـرِّحْمُ بالغَيْـبِ تُـذْكَرُ

وقول الشاعر[٢]:

إمـــا تَرَيْنَـــي اليـــومَ أمَّ حَمْـــزِ

قارَبْـــتُ بـــين عَنَقـــى وجَمْـــزي.

وقول الآخر[٣]:

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى: والشاهد فيه: (يا آل عكرم) حيث رخم المضاف إليه المنادى؛ واستدل به الكوفيون على جواز ترخيم المنادى المضاف بحذف آخر المضاف إليه.

ينظر :الديوان (٥٧)، والكتاب (٢/ ٢٧١)، والأصول (٣/ ٤٥٧)، والتبصرة والتذكرة (١/ ٣٧٢)، وأمالى ابن الشجرى (١/ ١٩١)، والإنصاف (١/ ٢٩٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٠)، وبلا نسبة فى: أمالى ابن الشجرى (٢/ ٣١٥)، وشرح الكافية للرضى (١/ ٣٦١)، والارتشاف (٥/ ٢٢٢٨)، والمساعد (٢/ ٥٦٣)، وهمع الهوامع (٢/ ٥٩)٠

(٢) البيتان لرؤبة بن العجاج، وهما من مشطور الرجز، والشاهد فيهما: قوله (أم حمز) حيث رخّم المركب الإضافى بحذف آخر المضاف إليه وأصله (يا أم حمزة) فحذف حرف النداء وهو (يا) وحذف التاء من المضاف إليه.

ينظر: الديوان (٦٤)، والكتاب (٢/ ٢٤٧)، والمقتضب (٤/ ٢٥١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١٠)، وشرح المفصل لابن يعيش (٦/٩)، وبلا نسبة فى: الإنصاف (١/ ٢٩٧)، وأسرار العربية (٢٤٠)٠

(٣) البيت مجهول القائل، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيهما: قوله (أبا عرو) كالذي قبله.

ينظر: الإنصاف (١/ ٢٨٥) والتبيين (٤٥٤) وشرح التسهيل لابن مالك (٤٣٢/٣، ٢٣٧) وشرح الكافية للرضي(٣٩٤/١) والمقاصد الشافية (٤١٣/٥).

أبا عُروَ لا تبعدْ فكُلُّ ابن حُرّة سيدعُوه داعي مَوْته فيُجيبُ.

وأمَّا القياس فاحتجوا به على النحو الآتي:

١ – أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فجاز ترخيمه كالمفرد(١).

٢ – أنَّ المضاف إليه كالزيادة في المضاف، وحذف الزيادة من المفرد جائز، فيقال في ترخيم (زيدون): يا زيد، بحذف الزيادة، فكذلك هنا(٢).

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يُعترض على قياس البصريين بأنه جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار؛ وقد تبين مما سبق إيراد الكوفيين لأبيات شعرية تضمنت ترخيم المنادى المضاف إليه.

التعقيب على القادح:

يمكن أن يُجاب عن هذا القادح بأنَّ النصوص التي وردت في مقابلة القياس فيها ضعف؛ إذ حملها البصريون على الضرورة، فحذف التاء لضرورة الشعر، والترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء أولى(٣)؛ لأنَّ النداء باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير(٤).

وأمَّا ما استدلوا به من القياس وهو أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد، فهذا فاسد؛ لأنَّه لو كان هذا معتبرًا لوجب أن يؤثِّر النداء في

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٩٧).

(٢) ينظر: التبيين (٤٥٤، ٤٥٥).

(٣) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٨٨، ٢٨٧)، واللباب للعكبري(١/ ٣٤٧)، والتبيين (٤٥٥/١).

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح (٧٥/٢).

المضاف البناء كما يؤثر في المفرد، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه[١].

ويضاف إلى ذلك أيضًا أنَّ المركَّب الإضافيَّ مكون من جزأين، وكلا الجزأين لا يجوز ترخيمه؛ إذ لا يجوز أن يرخم المضاف؛ لأنَّه لا يرخم اسم قبل آخره وتمامه، فإذا أتممته بالإضافة لم يجز ترخيم المضاف إليه؛ لأنَّه غير منادى[٢].

المسألة الحادية عشرة:

تقديم معمول اسم الفعل عليه

أسماء الأفعال: ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها وتكون بمعنى الأمر وهو الكثير فيها كـ (مَهْ) بمعنى اكفف و(آمين) بمعنى استجب وتكون بمعنى الماضي كـ (شتَّان) بمعنى افترق وبمعنى المضارع كأوَّه بمعنى أتوجَّع[٣]، ثم لمَّا كانت أسماء الأفعال لها استعمال خاص ولم تكن كالأفعال من كل الوجوه، ولا كالأسماء من كل الوجوه اختلف النحاة في حكم تقديم معمولها عليها، وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون[٤] والفراء إلى أنَّه لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل

---

(١) ينظر: الإنصاف (١/ ٢٩١) .

(٢) ينظر: التعليقة (١/ ٣٨٢).

(٣) شرح ابن عقيل(٣/٣٠٢)

(٤) ينظر: الكتاب(١/٢٥٣، ٢٥٢) والمقتضب(٣/٢٠٢) والأصول(١/١٤٢) والمرتجل(٢٥٥) والإنصاف(١/١٨٤) والبديع (١/٥٣١) واللباب للعكبري(١/٤٦١) والتبيين(٣٧٣) وشرح المفصل لابن يعيش(١/٢٨٧) وائتلاف النصرة(٣٥).

عليه.

قال سيبويه:" واعلم أنَّه يقبح: زيدًا عليك، وزيدًا حذرك؛ لأنَّه ليس من أمثلة الفعل، فقبح أن يجرى ما ليس من الأمثلة مجراها، إلَّا أن تقول: زيدًا، فتنصب بإضمارك الفعل ثم تذكر عليك بعد ذلك، فليس يقوى هذا قوة الفعل؛ لأنه ليس بفعل، ولا يتصرف تصرف الفاعل الذى في معنى يفعل"(١).

وقال الفراء:" وقوله:﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ "(٢) هَذَا أمرٌ من الله عَزَّ وَجَلَّ كقولك: عليكم أنفسكم. والعرب تأمر من الصفات بعليك، وعندك، ودونك، وإليك. يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخّر، كما تَقُولُ: وراءك وراءك. فهذه الحروف كثيرة... ولا تقدّمن ما نصبته هَذِه الحروف قبلها؛ لأنَّها أسماء، والاسم لا يَنصب شيئًا قبله تَقُولُ: ضربًا زيدًا، ولا تَقُولُ: زيدًا ضربًا. فإن قلته نصبت زيدًا بفعل مضمر قبله كذلك قال الشاعر(٣):

"يا أيُّها المائِح دلوي دونكا" إن شئت نصبت (الدلو) بمضمر قبله، وإن شئت جعلتها رفعًا، تريد: هذه دلوى فدونكا"(٤).

---

(١) الكتاب(١/٢٥٣، ٢٥٢)

(٢) من الآية(١٠٥) من سورة المائدة

(٣) من الرجز وتمامه:إني رأيت القوم يحمدونكا، واختلف في نسبته، فقيل: هو لجارية من بني مازن، وقيل لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم.

والشاهد فيه قوله:"دلوي دونكا؛ حيث استشهد به الكوفيون على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وتأوَّله البصريون على أوجه ستأتي في الدراسة.

ينظر في نسبته للجارية المقاصد النحوية(٤/١٧٨٨) والتصريح(٢/٢٩١)، ونسبته للراجز الجاهلي في خزانة الأدب (٦/٢٠٤).

(٤) معاني القرءان للفراء(١/٣٢٢، ٣٢٣)

واستدلَّ أصحاب هذا المذهب بالقياس، وبيانه: أنَّها أسماء جامدة أعملت بالمعنى، فلم يجز تقديم معمولها عليها كالمصدر، فنحو:(عليك) و(دونك) حروف في الأصل وظروف، وإنَّما استعيرت هاهنا فعملت عمل الفعل توسعًا، وما كان كذلك اقتصر به في العمل على وقوعه في موضعه، ولا يجوز فيه التقديم؛ لأنَّ ذلك تصرف وهذه الأسماء لا تصرف لها، فتجرى في ذلك مجرى الحروف نحو (ما) النافية، و(لات) مع الحين، وكالمصدر فإنَّه لا يتقدم معموله عليه، مع أنَّ حروف الفعل فيه موجودة فمنع التقديم هنا أولى[١].

وهذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل، وذلك أنَّ اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظًا، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون وقاية في غير الشذوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال[٢]. فلو قيل: إنَّه يَتَصَرَّف عملُها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول[٣].

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون[٤] إلى أنَّه يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه.

قال الكسائي: في قوله ـ تعالى ـ ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [٥]:" هو منصوب على الإغراء بـ (عليكم)" [٦].

---

(١) التبيين(٣٧٤، ٣٧٣)

(٢) المقاصد الشافية(٥/٥١٢)

(٣) الإنصاف(١/١٨٥)

(٤) ينظر: الإنصاف(١/١٨٤) واللباب للعكبري(١/٤٦١) والتبيين(٣٧٣) وشرح المفصل لابن يعيش(١/٢٨٧) وائتلاف النصرة(٣٤).

(٥) من الآية (٢٤) من سورة النساء.

(٦) معاني القرآن للكسائي(١١٣).

وقال السيرافي:" وقال الكسائي: " كتاب الله " منصوب بعليكم، كأنه قال: " عليكم كتاب الله، وأكثر النحويين يدفعون هذا، لأن الإغراء بهذه الحروف ليس لها قوّة الفعل، ولا يحسن أن تقول:

زيدًا دونك، وزيدًا عليك، كما تقول: زيدًا خذ"[(١)].

واستدلَّ الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس.

فأمَّا السماع ـ وأشرفه كتاب الله تعالى ـ فاستدلوا منه بقوله ـ تعالى ـ:" كتاب الله عليكم"، والتقدير فيه: عليكم كتاب الله، أي الزموا كتاب الله، فـ (كتاب الله) منصوبٌ عندهم بقوله: عليكم، على الإغراء، وقد تقدمه[(٢)].

ورُدَّ استشهادهم بالآية من وجهين:

أحدهما: أنَّ (كتابًا) منصوب على المصدر و(حرمت) يدلُّ على تقدير (كتبت) ذلك عليكم كتابًا و(عليكم) المذكورة في الآية تتعلق بالفعل المقدر.

والثاني: أنَّه منصوب بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله و(عليكم) متعلق بـ (كتاب) أو حال منه[(٣)].

واستشهدوا أيضًا بقول الراجز[(٤)]:

يا أيُّها المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا.

(١) شرح الكتاب للسيرافي(٢/٢٦٨).

(٢) ينظر:شرح الكتاب للسيرافي(٢/٢٦٨) والمرتجل(٢٥٥) والإنصاف(١/١٨٤) والتبيين(٣٧٤) وشرح المفصل لابن يعيش(١/٢٨٨) والمقاصد النحوية(٤/١٧٨٩).

(٣) التبيين(٣٧٤).

(٤) سبق تخريجه.

والتقدير فيه: دونك دلوي؛ فدلوي في موضع نصب بدونك؛ فدلَّ على جواز تقديمه[١].

وأجيب عن البيت بأنَّه مؤوَّل بأحد الوجوه الآتية:

(١) أن يكون (دلوي) مرفوعًا بالابتداء وما بعده الخبر، نبهه بذلك على الاهتمام به.

(٢) أو يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا دلوي دونكا.

(٣) ويجوز أن يكون منصوبًا على تقدير (خذ) وفسره (دونك).

(٤) أو يكون منصوبًا بـ (دونك) مضمرة مدلول عليها بـ (دونك) الملفوظة.

وأمَّا القياس فمن وجهين:

أحدهما: أنَّ اسم الفعل نائب عن الفعل، والفعل يجوز تقديم معموله عليه، وكذلك ما ناب عنه؛ ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل جاز تقديم معموليهما عليهما؟

والثاني: أنَّها واقعةٌ موقع الأمر، ومعمول الأمر يتقدم عليه كذلك هاهنا فقولك عليك زيدًا في معنى الزم زيدًا، ولو قلت: زيدًا الزم جاز كذلك (عليك) [٢].

وأجيب عن القياس بأنَّه فاسد، وذلك لأن الفعل الذي قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق في الأصل أن يعمل النصب، وهو متصرف في نفسه فتصرف عمله، وأمَّا هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب، وإنما أُعْمِلَتْ لقيامها مقام الفعل، وهي غير متصرفة في نفسها؛ فينبغي أن لا يتصرف عملها؛ فوجب عدم جواز تقديم معمولها عليها[٣].

---

(١) ينظر: المرتجل(٢٥٧) والإنصاف(١٨٥/١) وشرح المفصل لابن يعيش(٢٨٨/١) والمقاصد الشافية(٥١٣/٥) والمقاصد النحوية(١٧٨٩/٤).

(٢) التبيين(٣٧٤، ٣٧٥).

(٣) الإنصاف(١٨٩) وائتلاف النصرة (٣٥).

تعقيب:

قاس البصريون (اسم الفعل) على (المصدر) بجامع أن كلًّا منهما فرع على الفعل في العمل؛ لأنَّ الأصل في العمل أن يكون للأفعال، وهو قياس شبه، حيث ألحقوا النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

يمكن أن يقال: إن قياس البصريين فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النص.

التعقيب على القادح:

يجاب عن هذا القادح بأنَّ النصوص التي وردت في مقابلة القياس قد أوَّلها البصريون على وجوه لها نظائر في اللغة، وهذا أولى من جعلها مساوية للفعل وهي فرع عليه.

المسألة الثانية عشرة:

حكم صرف الاسم المؤنث ساكن الوسط إذا كان غير أعجمي

مما يمنع الاسم من الصرف: العلمية والتأنيث، سواء أكان مؤنثًا لفظيًّا كفاطمة وعزة وطلحة وحمزة، أم مؤنثًا معنويًّا كسعاد وزينب، فإذا كان عربيًّا ثلاثيًّا ساكن الوسط، ليس منقولًا عن مذكر كـ(دعد وهند وجُمْل)، فقد اختلف النحاة في حكمه من حيث المنع والصرف وهو موضوع هذه المسألة.

الدراسة والتحليل:

اختلف النحاة في حكم الاسم الثلاثي ساكن الوسط الذي ليس منقولًا عن مذكر وليس أعجميًّا إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول:

أنَّه يجوز صرفه، ومنعه، وهو مذهب الجمهور[١]، ثمَّ اختلفوا إلى ثلاثة أقوال؛ القول الأول: أنَّ المنع أرجح، ومن أصحابه: سيبويه، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣].

قال سيبويه:" اعلم أنَّ كلَّ مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سمَّيته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنًا وكانت شيئًا مؤنثًا أو اسمًا الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار: إن شئت صرفته وإن شئت لم تصرفه. وتركُ الصرف أجود"[٤].

والقول الثاني: أنَّ الصرف أرجح، ومن أصحابه: الفارسي[٥]، والجرجاني[٦]

والقول الثالث: أنَّ الصرف وعدمه متساويان، لا يترجح أحدهما على الآخر، وهو رأي ابن جنيّ[٧]

وقد استدلَّ الجمهور لمذهبهم بالسماع والقياس:

أمَّا السماع: فمنه قول الشاعر[٨]:

---

(١) ينظر: الأصول (٢/ ٨٦)، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠)، واللباب (١/ ٥٠٨) وشرح المفصل لابن يعيش (/١٩٣) وشرح الكافية لابن فلاح (٢٢٨) واللمحة في شرح الملحة (٢/ ٧٦٠)، والارتشاف (٢/ ٨٧٨) والمقاصد الشافية (٥/ ٦٣٤) والبرود الضافية(١٤٤).

(٢) ينظر: المقتضب(٣/٣٥٠).

(٣) ينظر: الأصول(٢/٨٥).

(٤) الكتاب(٣/٢٤٠).

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي(٢٩٨).

(٦) ينظر: المقتصد (٩٩٤).

(٧) اللمع (١٥٣).

(٨) يُنسب لجرير ولعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو من بحر المنسرح.

والشاهد فيه: صرف (دعد) وترك صرفها في بيت واحد؛ وكلا الوجهين جائز.

←←←

لَـــمْ تَتَلفَّـــعْ بِفَضْـــلِ مِئْزَرِهَـــا دَعـدٌ وَلَـمْ تُسْـقَ دَعْـدُ فِـي العُلَـبِ

فكلمة "دعد" الأولى منصرفة، والثانية ممنوعة من الصرف

ومنه أيضًا قول الشاعر(١):

أَلَا حَبَّـــذَا هِنْـــدٌ وأَرْضٌ بهـــا هِنْـــدُ وهنـدٌ أَتَـى مِـن دُونِهـا النَّـأْيُ والبُعْـدُ

فصرف "هندًا" في موضعين من البيت، وترك صرفه في موضع واحد.

وأمَّا القياس: فبيانه أنَّ العرب صرفوا (نوحًا و لوطًا) مع وجود سببين: العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل، كقوله ــ تعالى ـ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ "(٢) وقوله ـ تعالى ـ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا﴾ (٣).

فكما جَوَّزَت الخفةُ الصرف في هذا، كذلك يجوز في (هند و دعد)؛ لتساويهما في تضمن السببين(٤).

المذهب الثاني: أنَّه يجوز صرف الاسم الثلاثي ساكن الوسط إذا كان علمًا لمؤنث، ويمتنع صرفه إذا كان من أسماء البلدان، وهو رأي الفراء، حيث قال:" وأسماء البلدان

→→→

ملحق ديوان جرير(١٠٢١) و ملحق ديوان عُبيد الله بن قيس الرقيّات (١٧٨)، وبلا نسبه في الكتاب(٣/ ٢٤١)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف (٥٠) والخصائص(٣١٩/٣) واللباب للعكبري (٥٠٨/١) وشرح المفصل لابن يعيش (١٩٣/١).

(١) البيت للحطيئة، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه كالذي قبله.

ينظر: ديوان الحطيئة(٣٩) وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش (١٩٤/١) وشرح الكافية لابن فلاح (٢٢٨) والتذييل (١٥٤/١٠) والمقاصد الشافية(٦٣٧/١) والهمع (٣٩/٣).

(٢) الآية(١٠٥) من سورة الشعراء.

(٣) من الآية(٧٧) من سورة هود.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي(٢٩٨) والمقتصد (٩٩٥).

لا تنصرف خفَّت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خفَّ منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل دعد وهند وجمل، وإنَّما انصرفت إذا سُمِّى بها النساء لأنَّها تردد وتكثر بها التسمية فتخفّ لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"(١).

يقصد أنَّهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها؛ فلم يكثر في الكلام بخلاف هند(٢).

ويمكن أن يُجاب عن مذهب الفراء بأنَّه إذا كان سبب صرف العلم المؤنث ساكن الوسط هو خفَّته بسكون وسطه، فكأنّ خفته قاومت أحد السببين، فهذا السبب موجود في أسماء البلدان، فتلتحق به في منع الصرف.

المذهب الثالث: أنَّه يمتنع صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط مطلقًا، وهو مذهب الزجاج، حيث يقول:" وزعموا أنَّه يجوز صرف المؤنث في المعرفة الذي أوسطه ساكن، وأنشد سيبويه:

لَمْ تَتَقَنَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تَغْذُ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ

فصرفها في البيت، ومنعها الصرف فيه أيضًا.

أمّا ما قالوه من أنَّه لا ينصرف فحقٌّ وصواب، وأمّا إجازتهم صرفه فاحتجَّوا فيه بأنَّه لمَّا سكن الأوسط، وكان مؤنثًا لمؤنث خف فصرف، وهذا خطأ؛ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أنَّ الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبيِّنوا من أين يجوز ترك الصرف، فأمَّا الاستشهاد بأنَّ الشاعر في البيت صرف وترك الصرف؛ فأمَّا ترك الصرف فجيِّد، وهو الوجه، وأمَّا الصرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يُصرف في الشعر"(٣).

ورُدَّ مذهب الزجاج بما يأتي:

---

(١) معاني القرآن للفراء(١/٤٢، ٤٣).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد(٣/١٢٠٧).

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف(٥٠).

[١] إجماع النحاة على أنَّه يجوز صرف الاسم المؤنث الثلاثي ساكن الوسط، قال السيرافي: "والاسم الغالب عليه أن يُسمَّى به المؤنث، وإن لم يعرف قبل التسمية (دعد) و(جمل) و(هند) فهذه الأسماء لا خلاف بين المتقدمين أنَّه يجوز فيها الصرف ومنع الصرف"[١].

ثم قال: والقول عندي ما قاله من مضي، ولا أعلم خلافا بين من مضي من الكوفيين والبصريين، وما أجمعوا على ذلك عندي إلا لشهرة ذلك في كلام العرب"[٢].

[٢] أنَّ صرفه لغةٌ من لغات العرب[٣]، وعلى ذلك لا يجوز ردها؛ لأنَّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ كما قال ابن جني[٤].

[٣] أنَّه لمَّا كان الثلاثي أقلَّ الأصول، وسكن وسطه، كان أخفَّ أبنية الأسماء، فلا يبعد أن تقاوم خفَّتُه إحدى العلتين، فلا تؤثر واحدة، فينصرف[٥].

[٤] أنَّه إذا صحَّ السماع لم يُلتفت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلَّا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب. فإذا ثبت الكلام فأيُّ معنى للقياس؟ [٦] [٥] لو فرض أنَّه لم يأت إلا في الشعر، فلا ينبغي أن يدعي فيه الضرورة؛ إذ لم يكن له معارض في غير الشعر، بل يحمل على أنَّه كلامهم حتى يثبت المعارض[٧].

---

(١) شرح كتاب سيبويه (١١/٤).

(٢) المصدر السابق (١٢/٤).

(٣) ينظر: التعليقة للفارسي (٣٤٧/١) وشرح الجمل لابن الضائع(١١٢/٣) والمقاصد الشافية(٦٣٥/٥).

(٤) الخصائص(١٤/٢).

(٥) ينظر: التعليقة للفارسي (٣٤٧/١) وشرح الجمل لابن الضائع(١١٢/٢) والمقاصد الشافية(٦٣٥/٥).

(٦) ينظر: شرح الجمل لابن الضائع(١١٢/٣).

(٧) ينظر: المقاصد الشافية(٦٣٥/٥).

تعقيب:

قاس الزجاج (العلم المؤنث ساكن الوسط) على بقية الأسماء الممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث؛ لوجود السببين في كليهما، ولا عبرة بالخفَّة؛ لأنَّ موانع الصرف أشباهٌ معنوية فلا معارضة بينها وبين اللفظ، وهو قياس شبه، حيث ألحق النظير بالنظير.

وجه فساد الاعتبار:

قياس الزجاج فاسد الاعتبار؛ لأنَّه جاء في مقابلة النص، والإجماع.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًّا؛ لأنَّ قياس الزجاج جاء في مقابلة السماع، والإجماع، والذي عليه النحاة أنَّه" إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله"[(١)].

المسألة الثالثة عشرة:

(كي) بين كونها ناصبة أو جارة

(كي) على ضربين:

أحدهما: أن تكون اسمًا مختصرًا من (كيف)، وذلك إذا اتصل بها فعل ماضٍ أو مضارع مرفوع، فيعلم أنَّ أصلها كيف، وقد حذفت فاؤها، كقول الشاعر[(٢)]:

---

(١) ينظر:الاقتراح(٣٩١،٣٩٢).

(٢) البيت مجهول القائل، وهو من بحر البسيط.

والشاهد فيه "كي تجنحون" حيث جاءت (كي) اسما مختصرا من (كيف).

ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (١٩/٤) و شرح الكافية الشافية (١٥٣٤/٣) والجنى الداني(٢٦٥) وتوضيح المقاصد(١٢٣٠/٣) و مغني اللبيب (٣١/٣) و المقاصد النحوية(٧٩/١).

كي تجنحون إلى سلْم وما ثُئرت.. قتلاكم ولَظَى الهيجاء تضطرمُ

و الآخر: أن تكون حرفًا، وللعرب فيها مذهبان:

١- أحدهما أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة «أنْ» وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت «أنْ» كذلك.

٢- وثانيهما أن تكون حرف جر بمنزلة اللام فينصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ» كما ينتصب بعد اللام [١].

أمَّا المصدرية فلا خلاف فيها بين النحاة، وأمَّا الجارة فقد اختلف النحاة في إثباتها وهو موضوع هذه المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في جواز استعمال (كي) جارة إلى مذهبين:

المذهب الأول: ذهب البصريون[٢] إلى جواز استعمال (كي) جارة.

قال سيبويه:" وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنَّهم يقولون: كيمه؟ في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتى مه؟، وحتى متى؟، ولمه؟".[٣]

وقال ابن يعيش: "وقد تُستعمل استعمالَ حرف الجرِّ، فيُدْخِلونها على الاسم، قالوا: "كَيْمَهْ"، والأصل: "ما" الاستفهاميةُ، فأدخلوا عليها "كَيْ"، كما يُدْخِلون اللام، ثمّ حذفوا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك(٣/ ١٤٨)، والتذييل(١١/١٨٦)

(٢) ينظر: الكتاب(٣/ ٦) والمقتضب(٢/٩) والأصول(٢/١٤٧)، والمفصل (٣٨٧)والإنصاف ص(٤٦١) واللباب للعكبري(٢/ ٣٤) والجنى الداني (٢٦١) ومغني اللبيب(٣/ ٣٢) والبرود الضافية ص (١٦٥٣) وهمع الهوامع(٢/ ٣٦٩)

(٣) الكتاب(٣/ ٦)

الألف، وأتوا بهاء السَّكْت في الوقف، فقالوا: "كَيْمَهْ"، كما قالوا: "لِمَهْ".(١)

واستدل البصريون بالسماع، فقد وردت (كي) الجارة في قول الشاعر(٢):

وَأَوْقَدْتُ نـاري كَـيْ لِيُبْصَـر ضَـوْؤُها وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْوَ فـي البَيْتِ داخِلُـه

وقوله:(٣):

كَـادُوا بِنَصْـرِ تَمِـيم كَـيْ لـيُلْحِقَهم فِـيهِمْ فَقَـدْ بَلَغُـوا الأَمْـرَ الَّـذِي كَـادُوا

وقول الشاعر(٤):

كـــي لِتَقْضِـــينِي رُقَيَّـــةُ مـــا وَعَـــدَتْنِي غيـــرَ مُخْـــتَلَسِ

وورد أيضًا عن العرب أنَّهم يقولون: (كيمه؟) ووجه الاستدلال من هذا اللفظ: أنَّه قد تقرَّر من لسان العرب أنَّ (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها

---

(١) شرح المفصل(٤/ ٥١٣)

(٢) البيت لحاتم الطائي، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه قوله: "كي ليبصر ضوؤها" حيث يتعين كون (كي) جارة، ولا يصح أن تكون ناصبة؛ لوجود الفاصل بينها وبين الفعل.
ينظر: الديوان (٢٨٧) ومغني اللبيب (٣٧/٣) والمقاصد النحوية (١٨٩١/٤) وشرح شواهد المغني (٥٠٩/١)

(٣)البيت للطرماح بن حكيم وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه قوله: "كي ليلحقهم" حيث يتعين كون (كي) جارة، ولا يصح أن تكون ناصبة؛ لوجود الفاصل بينها وبين الفعل.
ينظر: الديوان ص(١٠) برواية: كادوا بنصر تميم لي ليُلْحِقَهم، وعليها فلا شاهد، أما رواية الشاهد ففي: شرح التسهيل لابن مالك (١٧/٤) وتمهيد القواعد(٤١٤٥/٨)

(٤)البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، وهو من بحر المديد، والشاهد فيه قوله: "كي لتقضيني" حيث يتعين كون (كي) جارة، ولا يصح أن تكون ناصبة؛ لوجود الفاصل بينها وبين الفعل.
ينظر: الديوان ص (١٦٠) والتذييل (٢١٤/١) وتمهيد القواعد (٤١٤٥/٨) والمقاصد النحوية (١٨٥٨/٤) والتصريح (٣٦٠/٢)

نحو: بم ولم وفيم وعم فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت،، فإنْ أجابوا بأنَّ الأصل: كي تفعل ماذا؟ يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكلُّ ذلك لم يثبت.

ويدلُّ أيضًا على أنَّها جارة دخولها على (ما) المصدرية كقوله[1]:

إذا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإنَّما يُرَجّى الفَتى كَيْما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ.

وإلى جانب ردِّ قياس الكوفيين بالأدلّة السماعية السابقة يمكن الردُّ عليهم أيضًا بالقياس، ومفاده أنَّ (كي) حرف جر بمنزلة اللام، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أنْ) كما هو منصوب بعد اللام بتقدير "أنْ" وحذفت فيها طلبًا للتخفيف.

والذي يدلُّ على أنَّها بمنزلة اللام أنَّها في معنى اللام، إذ أنَّه لا فرق بين قولك: "جئتك كي تكرمني" وبين قولك: "جئتك لتكرمني" وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل؛ فدلَّ على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب [2].

---

(١) البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص(٢٤٦)، ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص (٢٣٥) وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب (٨/ ٤٩٨)، والمقاصد النحوية(٤/ ٢٤٥)، وبلا نسبة في الارتشاف(٤/ ١٦٤٥)، وأوضح المسالك(٣/ ١٠)، والجنى الداني ص(٢٦٢)، وهو من بحر الطويل، والشاهد فيه قوله: "كيما يضر وينفع" حيث دخلت (كي) على (ما) المصدرية، فجرَّت المصدر المؤول، أي: يرجى الفتى "كي" الضر والنفع؛ بمعنى: للضر والنفع، فلا يصحُّ أن تكون مصدرية؛ لوجود الفاصل، ولأن الحرف المصدري لا يدخل على حرف مصدري.

(٢) الإنصاف ص(٤٥٧)

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن "كي" لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض. (١)

قال الرضي:" ومذهب الكوفيين، أنَّها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل(أن)". (٢)

وقد استدلَّ الكوفيون بالقياس، قالوا: إنَّ (كي) لا يجوز أن تكون حرف خفض؛ لأنَّ (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنَّ حروف الخفض من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء(٣).

بيان القياس

قاس الكوفيون (كي) على (أن) بجامع أنَّ كلًّا منهما من عوامل الأفعال، وهو قياس دلالة؛ حيث جمعوا بين الأصل والفرع بحكم من أحكام الأصل.

وجه فساد الاعتبار:

يُعترض على هذا القياس بأنَّه جاء في مقابلة النص فهو بذلك فاسد الاعتبار.

التعقيب على القادح:

قادح فساد الاعتبار في هذه المسألة قويٌّ جدًّا؛ لأنَّ قياس الكوفيين لا يقوى في مقابلة النصوص الصحيحة الواردة في المسألة، ولوجود قياس آخر يقابل القياس محلَّ الاعتراض.

---

(١) ينظر: الإنصاف ص(٤٦١)، و شرح الكافية للرضي (٥٠/٤)، وتوضيح المقاصد ٣/ ٣٧)، والجنى الداني ص(٢٦١) ومغني اللبيب(٣/ ١٢٣٢)، وهمع الهوامع(٣٦٨/٢٤).

(٢) شرح الكافية (٥٠/٤)

(٣) الإنصاف ص(٤٥٥)، وائتلاف النصرة ص(١٥٠)

الخاتمة

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد أسفر البحث عن النتائج الآتية:

(١) أنَّ من شروط البناء السليم للقياس النحوي سلامته من القوادح.

(٢) أنَّ من أهم قوادح القياس قادح فساد الاعتبار؛ لأنه اعتراض على القياس بدليل أقوى منه، وهو النص أو الإجماع.

(٣) أنَّ المستدِل بالقياس لا بد أن يجيب عن قادح فساد الاعتبار، أو يسلم لخصمه بعدم سلامة القياس الذي أورده.

(٤) أنَّ أغلب الأقيسة التي جاءت في هذا البحث أقيسة شبهية.

(٥) أنَّ القياس في مقابلة النص أو الإجماع جاء عن عدد غير قليل من العلماء.

(٦) ليس كل قياس في مقابلة النص يُحكم عليه بفساد الاعتبار، بل قد يُقبل القياس إذا كان النص من الندرة أو الشذوذ بحيث لا يقاس عليه، أو كان النص مؤولًا عند النحاة على وجه له نظير في اللغة.

(٧) تضمن البحث بيان وجه فساد الاعتبار في كل مسألة، ثم الحكم عليه من حيث القوة التي يفسد معها القياس، أو الضعف إذا تم الجواب عليه.

وبعد... فهذا ما أسفر عنه البحث من نتائج ، فإن كنت قد وفقت فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنى اجتهدت، والله ولي التوفيق، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

١. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تأليف: عبداللطيف بن أبي بكر الزبيدي. تحقيق دكتور/ طارق الجنابي. عالم الكتب. مكتبة النهضة العربية. الطبعة الأولى:١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيَّان الأندلسي- تح: د. رجب عثمان، راجعه: أد/ رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي -القاهرة- الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

٣. الاستغناء في الاستثناء، تأليف: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق / محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٦- ١٩٨٦

٤. أسرار العربية، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥. إسفار الفصيح-المؤلف: محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي - تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية-الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦. الأصول في النحو- لابن السراج- تح: عبد الحسين الفتلي-الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

٧. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن-المؤلف : محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي. دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان-عام النشر : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ مـ.

٨. الإغراب في جدل الإعراب- للأنباري-تح- سعيد الأفغاني- دار الفكر- ط ث ١٩٧١.

٩. الاقتراح في علم أصول النحو-للسيوطي تح د-محمود فجال الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

١٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية-الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٢. الإيضاح، للفارسي النحوي- المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٣. البديع في علم العربية-المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير- تح ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين- الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٤. البرود الضافية والعقود الصافية للصنعاني رسالة دكتوراه -المدرس المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق. إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد (٢٠٠٧)

١٥. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع، تح ودراسة: أد. عياد بن عيد الثبيتي -دار الغرب الإسلامي- الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

١٦. تاج العروس من جواهر القاموس- المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي -المحقق: مجموعة من المحققين- الناشر: دار الهداية.

١٧. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين–المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين –المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين– الناشر: دار الغرب الإسلامي–الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨. تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي. تحقيق دكتور/عفيف عبدالرحمن ٠ مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٩٠م.

١٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل– لأبي حيان الأندلسي –تحقيق: د. حسن هنداوي –دار القلم – دمشق _ الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠م.

٢٠. التصريح بمضمون التوضيح في النحو– للأزهري– دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان– الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

٢١. التعليقة على كتاب سيبويه– للفارسيّ الأصل، أبو علي–تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي –الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

٢٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»– لناظر الجيش دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين– دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية–الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٣. تهذيب اللغة– للأزهري الهروي– دار إحياء التراث العربي – بيروت–الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٤. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك– للمرادي المصري شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

٢٥. الجمل في النحو–للخليل بن أحمد بن الفراهيدي – تحقيق: د. فخر الدين قباوة–الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٢٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب- لعبد القادر بن عمر البغدادي -تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون- مكتبة الخانجي، القاهرة-الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٢٧. الخصائص، لابن جني - الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٢٨. ديوان أبي زبيد الطائي (شعر أبي زبيد الطائي) تحقيق نوري حمودي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى، (١٩٦٧م)

٢٩. ديوان الحطيئة. شرح أبي سعيد السكري. دار صادر. بيروت (١٩٨١م).

٣٠. ديوان الراعي النميري ٠ جمعه وحققه رانيهرت فابيرت. نشر فرانتس شتاير بفييادن. طبعة بيروت ٠ الطبعة الأولى (١٩٨٠م)٠

٣١. ديوان الطرماح. تحقيق عزة حسن. دمشق ١٩٦٨م

٣٢. ديوان المخبل السعدي،ضمن شعراء مقلون٠

٣٣. ديوان النابغة الجعدي= شعر النابغة الجعدي. تحقيق عبد العزيز رباح. المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى(١٩٦٤م).

٣٤. ديوان النابغة الذبياني. تحقيق / محمد أبوالفضل إبراهيم. طبعة دار المعارف بمصر (١٩٧٧م) وطبعة دار الكتاب العربي وطبعة دار الفكر بدمشق ٠

٣٥. ديوان جرير بن عطية ٠ تحقيق/ نعمان أمين طه. طبعة دار المعارف. الطبعة الثالثة (١٩٦٩م)

٣٦. ديوان جميل بثينة.جمع وتحقيق وشرح/ إميل يعقوب. دار الكتاب العربي.بيروت. الطبعة الأولى(١٩٩٢ م)

٣٧. ديوان حاتم الطائي. صنعة يحيى بن مدلك الطائي. رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٠م

٣٨. ديوان ذي الإصبع العدواني. جمعه وحققه عبد الوهاب محمد علي العدواني ومحمد نايف الديملي. ساعدت وزارة الإعلام العراقية على نشره. الموصل، ١٩٧٣.

٣٩. ديوان رؤبة العجاج ٠ تحقيق/ وليم بن الورد ٠ طبعة دار الآفاق الجديدة. بيروت ٠ الطبعة الثانية (١٩٨٠م)

٤٠. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر ــ بيروت،١٩٨٠م

٤١. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات. ت / محمد يوسف نجم. طبعة دار بيروت للطباعة والنشر (١٩٨٦م)

٤٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق دكتور/ أحمد محمد الخراط ٠ الطبعة الأولى (١٣٧٤هـ = ١٩٥٤م)

٤٣. سفر السعادة– للسخاوي– تحقيق د. محمد الدالي، دار صادر.بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٤٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– لابن عقيل– تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠

٤٥. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر –القاهرة– الطبعة الأولى: ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٤٦. شرح الجمل لابن الضائع– تحقيق د/ يحيى علوان حسون. دار بغداد. العراق، ودار الأمل الجديدة. دمشق. الطبعة الأولى ٢٠١٦م.

٤٧. شرح الرضي على الكافية، تح وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع: ١٣٩٥ – ١٩٧٥ م، الناشر: جامعة قار يونس – ليبيا.

٤٨. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

٤٩. شرح الكافية، لابن القواس. تحقيق د– على الشوملي طبعة دار الكندي الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠.

٥٠. شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ت ٦٨٠ هـ، تح نصار بن محمد بن حسين، إشراف محسن بن سالم العميري، سنة ١٤٢٢هـ.

٥١. شرح المفصل للزمخشري – لابن يعيش– قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب.

٥٢. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)–لابن عصفور الإشبيلي–المحقق: د. صاحب أبو جناح– الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر– الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م..

٥٣. شرح كتاب سيبويه–للسيرافي– المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي– الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

٥٤. شرح مختصر الروضة–للطوفي،تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي– الناشر : مؤسسة الرسالة–الطبعة : الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٥٥. شفاء العليل – للسلسيلي– تحقيق :الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ــ المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة ــ ١٤٠٦هـ ــ١٩٨٦م.

٥٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية–للجوهري– تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار–الناشر: دار العلم للملايين – بيروت.

٥٧. علل النحو، للوراق، تحقيق: محمود جاسم، الناشر : مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٠– ١٩٩٩.

٥٨. الكتاب-لسيبويه- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة-الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٥٩. اللباب في علل البناء والإعراب-للعكبري- المحقق: د. عبد الإله النبهان- الناشر: دار الفكر – دمشق -الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٠. لسان العرب-لابن منظور- الناشر: دار صادر – بيروت- الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٦١. اللمحة في شرح الملحة-لابن الصائغ- تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي – الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

٦٢. اللمع في العربية- لأبي الفتح عثمان بن جني -تحقيق: فائز فارس- دار الكتب الثقافية – الكويت.

٦٣. ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج تحقيق د- هدى قراعة، مكتبة الخانجى – ط ١٩٧١.

٦٤. مجالس ثعلب-الناشر : دار المعارف، والكتاب على قسمين، القسم الأول الطبعة السادسة والقسم الثاني الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٦٥. المحكم والمحيط الأعظم-لا بن سيدة-تحقيق: عبد الحميد هنداوي- دار الكتب العلمية – بيروت.الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٦٦. المخصص-المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي – المحقق: خليل إبراهم جفال-الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت- الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٦٧. المرتجل (في شرح الجمل)- لابن الخشاب-تحقيق ودراسة: علي حيدر الطبعة الأولى، دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٦٨. المساعد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٦٩. المساعد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر - دمشق- ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٧٠. مسائل خلافية في النحو-المؤلف: لأبي البقاء العكبري تحقيق: محمد خير الحلواني- دار الشرق العربي - بيروت-الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٧١. معاني القرآن للأخفش الأوسط- تحقيق د/ هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة- الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٧٢. معاني القرآن للفراء - دار المصرية للتأليف والترجمة، مكان الطبع : مصر، تحقيق / أحمد يوسف نجاتى - محمد على نجار - عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الأولى.

٧٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف : لابن هشام الأنصاري، تح : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، الناشر : دار الفكر - بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٨٥.

٧٤. المقاصد الشافية-للشاطبيّ، تح: مجموعة من الأساتذة، جامعة أم القرى -مكة المكرمة- ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٧٥. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني-تحقيق: أ. د/ علي محمد فاخر، أ. د/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز محمد فاخر- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية-الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٧٦. المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني تحقيق: الشربيني شريدة دار الحديث بالقاهرة ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩م.

٧٧. المقتضب-للمبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب. – بيروت.

٧٨. الموطأ ـــ موطأ الإمام مالك ـــ صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي ـ الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ـــ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

٧٩. النهاية في غريب الحديث والأثر- لابن الأثير-الالمكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م-تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي.

٨٠. همع الهوامع- للسيوطي- تحقيق: عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة.	٢٦٦٤
التمهيد.	٢٦٦٧
المسألة الأولى: تقديم خبر(ليس)عليها	٢٦٧٣
المسألة الثانية: تقديم المستثنى أول الكلام	٢٦٧٧
المسألة الثالثة: تقديم التمييز على عامله المتصرف	٢٦٨١
المسألة الرابعة: استعمال(مِن) للغاية الزمانية	٢٦٨٥
المسألة الخامسة: إضافة الموصوف إلى صفته	٢٦٨٩
المسألة السادسة: التعجب من البياض والسواد	٢٦٩٤
المسألة السابعة: توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا	٢٦٩٨
المسألة الثامنة: نداء المُحَلَّى بـ (ال)	٢٧٠٣
المسألة التاسعة: نعت المنادى المفرد المعرفة	٢٧٠٨
المسألة العاشرة: ترخيم المضاف	٢٧١٢
المسألة الحادية عشرة: تقديم معمول اسم الفعل عليه	٢٧١٦
المسألة الثانية عشرة: حكم صرف الاسم المؤنث ساكن الوسط	٢٧٢١
المسألة الثالثة عشرة: (كي) بين كونها ناصبة أو جارة	٢٧٢٦
الخاتمة	٢٧٣١
ثبت المصادر والمراجع	٢٧٣٢
فهرس الموضوعات	٢٧٤١